الموقف السوداني من الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨م

د. حمادة وهبة مسعد أحمد غنا*

مقدمة :

كادت الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨م تشعل الحرب في منطقة الشرق الأوسط بعدما خرجت عن نطاقها المحلي والإقليمي إلى النطاق الدولي، عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها عسكريا، وقد تابع السودان حكومة وشعبا تطورات تلك الأزمة عبر مراحلها المختلفة، وكان للخرطوم دور مؤثر فيها؛ حيث طرحت الحل النهائي لتلك الأزمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر المشروع العربي، ومن ثم تحاول الدراسة إلقاء الضوء على الموقف السوداني الرسمي والشعبي من تلك الأزمة من خلال عدة محاور: أسباب الأزمة اللبنانية، الأزمة اللبنانية في جامعة الدول العربية، الأزمة اللبنانية في مجلس الأمن. التدخل الأمريكي في لبنان. وأخيرا الأزمة اللبنانية في الجمعية العامة.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات، منها: ما الموقف السوداني من الاتهامات المتبادلة بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان حول أسباب الأزمة اللبنانية؟ وهل اتفق الرأي العام السوداني مع الموقف الحكومي من تلك الاتهامات؟ ما رد الفعل السوداني من عرض الأزمة على كل من جامعة الدول العربية ومجلس الأمن؟ كما تهدف الدراسة إلى رصد الموقف السوداني حكومة وشعبا من التدخل الأمريكي في لبنان، وأخيرا تتبع الموقف السوداني من تطورات الأزمة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكيف نجحت السودان فى طرح حل لتلك الأزمة بمساعدة الدول العربية يؤكد على ضرورة تقوية الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية.

وقد اعتمدت الدراسة بدرجة رئيسة على الوثائق المصرية غير المنشورة المتمثلة في وثائق وزارة الخارجية المصرية المودعة بدار الوثائق القومية المصرية، والتي رصدت الموقف السوداني من تطورات الأزمة اللبنانية على المستوى الرسمي والشعبي، كما استعان الباحث أيضا بوثائق الأمم المتحدة، إلى جانب الاستعانة بعدد من المصادر والمراجع الأخرى.

---

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب - جامعة سوهاج.

أسباب الأزمة اللبنانية :

ترجع الاضطرابات التى وقعت فى صيف عام ١٩٥٨م وكادت تشعل الحرب الأهلية في لبنان إلى قيام الوحدة المصرية السورية، ورغبة جانب من الشعب اللبناني في الارتباط بهذه الوحدة، بينما رفض هذا الارتباط جانبٌ آخر بقيادة الرئيس اللبناني كميل شمعون –ذو الميول الغربية الواضحة، ومن مظاهر ميوله تلك رفضه قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦م وقبوله لمبدأ أيزنهاور، وقد بلغت الأزمة أشدّها عندما أعلن شمعون عزمه على تغيير الدستور اللبناني ليسمح لنفسه بالترشح مرّة أخرى للرئاسة(١).

انطلقت شرارة الأزمة اللبنانية في ٨ مايو ١٩٥٨م، عقب مقتل الصحفي نسيب المتني المعادى لشمعون، وقد اتهمت الحكومة اللبنانية الجمهورية العربية المتحدة –على لسان وزير خارجيتها شارل مالك في ١٣ مايو عام ١٩٥٨م – بدعم المعارضة اللبنانية بالرجال والسلاح وبأنها السبب الرئيس في الفتنة، وفى اليوم التالي – ١٤ مايو – بعثت الخارجية اللبنانية مذكرة احتجاج إلى نظيرتها في القاهرة، تتهم فيها موظفي سفارة الأخيرة في بيروت بالتأثير على بعض الفئات المعارضة للسلطات الشرعية للقيام بأعمال الشغب، كما تتهم رعاياها في سوريا بمساعدة بعض اللبنانيين على تهريب الأسلحة وتدبير أعمال التخريب، وطالبت في مذكرتها الجمهورية العربية المتحدة بضرورة وقف كل الأعمال التي تسيءُ إلى العلاقات الأخوية بين البلدين، ومنها الهجمات الصحفية والإعلامية الموجهة ضد السلطات الشرعية اللبنانية، ومن جانبها رفضت القاهرة تسلم تلك المذكرة معتبرة أن ما جاء فيها محض افتراء، وفى ٢١ مايو عام ١٩٥٨م تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى إلى جامعة الدول العربية تضمنت: "أنه كان ولا يزال هناك تدخل واسع غير شرعي فى شئون لبنان من قبل الجمهورية العربية المتحدة، وهذا التدخل يهدد استقلال لبنان ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر"، وفى اليوم التالى تقدمت بيروت بشكوى مماثلة إلى مجلس الأمن(٢).

وقررت جامعة الدول العربية عقد اجتماع طارئ لمجلسها في بني غازي بتاريخ ٣١ مايو ١٩٥٨م للنظر في الشكوى اللبنانية، بينما حدَّد مجلس الأمن يوم ٢٧ مايو من العام نفسه للنظر فيها؛ ولذلك طالب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة في

٢٦ مايو عام ١٩٥٨م إرجاء النظر في القضية حتى تتمكّن الجامعة من بذل مساعيها في هذا الشأن، ووافق مجلس الأمن على ذلك(٣).

أما عن الموقف السوداني من الاتهامات المتبادلة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة فقد اختلف الموقف الرسمي -والمتمثل في رأى حكومة عبد الله خليل الائتلافية- عن موقف الرأى العام؛ حيث كان الأخير -والمتمثل في الأحزاب والصحف والنقابات وباقي قطاعات الشعب السوداني- على قناعة تامة بعدم تدخل القاهرة فى الأزمة اللبنانية، وأن أسباب تلك الأزمة داخلية بحتة، أمّا حكومة عبد الله خليل فكانت دائما ما تؤكد على تدخل القاهرة في الشئون الداخلية للبلاد العربية مما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين تلك الدول، وخير مثال على ذلك هو تدخل مصر المستمر فى الشأن الداخلى السودانى(٤).

الجدير بالذكر أن توتر العلاقات المصرية السودانية -خلال تلك الفترة- يرجع إلى عدة عوامل من أهمها: مشكلة منطقة حلايب، ودعم القاهرة للأحزاب المعارضة لحكومة عبد الله خليل، ومعارضتها لمشروع المعونة الأمريكية، والخلافات حول اتفاقية مياه النيل، وكذا دخول الخرطوم طرف فى الحرب العربية الباردة بين القاهرة وعدد من العواصم الأخرى وخاصة بغداد، بالإضافة إلى محاولة الدول الغربية وإسرائيل جرّ الخرطوم للدخول فى بعض الأحلاف الدولية والإقليمية لمحاصرة وعزل الجمهورية العربية المتحدة عربيًا وإقليميًا(٥).

ونتيجةً لتوتر العلاقات بين القاهرة والخرطوم سعى عبد الله خليل -رئيس الوزراء السوداني- إلى تكوين جبهة عربية داخل الجامعة العربية لإدانة التدخل المصرى فى لبنان، حيث أشارت محطّة الإذاعة البريطانية إلى عزم السودانِ والعراقِ التهديد بالانسحاب من الجامعة في اجتماع ليبيا ما لم تتخذ الأخيرة قرارًا حاسمًا بشأن شكوى لبنان، ومن جانبه علّق عبد الله خليل على ما أوردته تلك الإذاعة: "أنه يعتقد فعلاً بتدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية"، كما لم ينفِ ما أذاعته المحطة بشأن انسحاب السودان من الجامعة العربية بل أيّد صحته، وقد رأى البعض أن حزب الأمة ربما يجد فى ذلك فرصته للخروج من الجامعة العربية التى يرى أن السودان ورط نفسه بالدخول فيها، وأن هذا الخروج لو تم فهو نصر للشعار الذى يتبناه -فى ذلك الوقت- حزب الأمة بأن السودان دولة أفريقية زنجيَّة وليست عربية"(٦).

وهكذا كان موقف الحكومة السودانية وحزب الأمة واضحًا من الأزمة وهو إثبات تورط الجمهورية العربية المتحدة فى لبنان لتأكيد تدخلها أيضا فى السودان؛ حيث كانت الخرطوم قد سبق وطالبت القاهرة -أكثر من مرة- وقف نشاط دبلوماسيها وخاصةً الملحق العسكري والملحق الصحفي وكذا وسائلها الإعلامية خاصة إذاعتي صوت العرب وركن السودان. الجدير بالذكر أن حزب الأمة - الحزب الحاكم في السودان- ربطته بالقاهرة علاقات عدائية -منذ لحظة تأسيسه-؛ حيث أشار عبد الرحمن المهدي إلى "إنهم أرادوا أن يكون حزب الأمة حركة تنبعث من ضمير الشعب، وأن الثورة المهدية هي الرصيد التاريخي والتراث القومي الذي يستمدّ منه الحزب حيويته وفخره"، وقد رفع الحزب شعار (السودان للسودانيين)[٧].

أمّا موقف الرأي العام السوداني فأنحاز إلي صفّ الجمهورية العربية المتحدة خلال الأزمة اللبنانية، ويرجع ذلك إلى العلاقات الجيدة التى ربطت القاهرة بمعظم قطاعات الشعب السودانى خاصة الأحزاب السودانية، وعلى رأسها الحزب الوطني الاتحادي، الذي اتفقت أهدافه -فى ذلك الوقت- مع أهداف السياسة الناصرية من دعم فكرة القومية العربية، والحياد الإيجابي[٨]. ومن ثَمّ رأى الحزب بأن أسباب الثورة اللبنانية داخلية، "حيث ثار الشعب اللبناني من أجل عزله عن الشعوب العربية المتحرّرة، وربطه بالأحلاف الأجنبية، وفرض مشروع إيزنهاور عليه، وتزوير الانتخابات، ومحاولة شمعون الترشح للرئاسة مرةً أخرى، ومحاولات إثارة الفتنة الطائفيّة"[٩].

أمّا حزب الشعب الديمقراطى -حزب طائفة الختمية والضلع الثاني في الائتلاف الحاكم مع حزب الأمة - فكان له علاقات وثيقة بالقاهرة منذ لحظة تأسيسه، وخاصة أقطابه -ومنهم الشيخ على عبد الرحمن رئيس الحزب ووزير الزراعة- فتعددت لقاءاتهم مع أعضاء السفارة المصرية، ولذلك ازداد التوتر والخلاف داخل الحكومة السودانية بين حزبي الائتلاف الحكومي (الأمة والشعب) وخاصة بين رئيس الوزراء عبد الله خليل وعلى عبد الرحمن[١٠]، ورأى الحزب عدم تدخل القاهرة فى الأزمة اللبنانية. أما الجبهة المعادية للاستعمار فأكدت فى بيان لها: "عدم تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان كما يزعم شمعون ورجاله، وأن شمعون ومعه شارل مالك ونورى السعيد وفاضل الجمالي يريدون تحويل المسألة اللبنانية الداخلية إلى مسألة دوليّة بإقحام اسم الجمهورية العربية المتحدة في المشكلة"[١١].

وتناولت الصحف السودانيَّة على اختلاف اتجاهاتها أسباب الأزمة اللبنانيـة بالنقـد والتحليل، وأكدت معظمها أن الأزمة داخلية؛ فنشرت جريدة التلغراف[١٢] – المسـتقلة – مقال بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٨م تحت عنوان: "حقيقة الأزمة التي تعانيها حكومة لبنان" جاء فيه: "وحقيقة الأزمة داخلية نتيجة ثورة شعب لبنان الحرّ على انتهاك شـمعون لحريتـه وحرية الدستور، وضد حملات الإرهاب الحكومية، وتشـجيع الحكومـة علـى اغتيـال المواطنين الأحرار، وثار على ربط بلاده بالأحلاف الأجنبية، وفرض مشروع إيزنهـاور عليه بالقوة، وثار على عزله عن الأقطار العربية، وتزوير إرادته في الانتخابات". وأكدت الأسباب السابقة جريدة العلم –لسان حال الحزب الوطنى الاتحادي فى مقال لها بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٨م وأضافت إليها بأن نظام شمعون يعمل على إثارة الفتنة الطائفية، وكذا نشر الرشوة والرذيلة والفساد[١٣].

وأكدت مجلة الصباح الجديد – المستقلة – فى مقـال لهـا بتـاريخ ٤ يوليـو ١٩٥٨م: "أن المشكلة لا تعدو أن تكون صراعًا بين فكرتين، فكرة حفنة من الحكَّـام تفهم الاستقلال على غير حقيقته ولا ترى فى ربطه بمصلحة الأجنبي ولا في وضعه تحت رحمة الدخيل أيَّ غبارٍ أو انتقاص من هذا الاستقلال، والفكرة الثانية – فكـرة الشعب اللبنانى بجميع طوائفه وأحزابه وهيئاته– وهى التي تقول أن الاستقلال حـقٌ شرعي وطبيعي لكل شعب على أن يكون هذا الاستقلال خالصًا من كل الشوائب التى تنتقص منه". وكشفت جريدة صوت السودان – لسان حال حزب الشعب الديمقراطي– عن أسبابٍ أخرى للازمة في مقال لها في ٣ يوليو ١٩٥٨م جـاء فيـه: "إن الـدول الغربية تعتقد أن وجود لبنان تحت النفوذ الغربي ضـروري باعتبـار أنـه متـنفس اقتصادي وفكري للسياسة الغربية في الشرق الأوسط؛ فمصـالح شـركات البتـرول الغربية تُدبَّر وتُنَسَّق في بيروت قبل أن تدخل إلى بغداد، والخطط الخاصة بالمحافظة على النفوذ الغربي في كل من الأردن والعراق وإيـران وأقطـار الخلـيج العربـي والجزيرة العربية تجد في بيروت المجال اللازم للدعاية، وفى الوقت نفسه ترسم فيها خطط مقاومة حركات التحرير التي تقودها الجمهورية العربية المتحدة لدعم القوميـة العربية"[١٤].

الأزمة اللبنانية في جامعة الدول العربية :

شكل مجلس الوزراء السوداني وفده الخاص للاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية ببني غازي في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٨م من وزير الخارجية محمد أحمد المحجوب - رئيسًا للوفد - وأحمد المختار سفير السودان فى بنى غازى والسفير السودانى فى القاهرة[١٥]، والملاحظ أن عبد الله خليل لم يتمسك برئاسة ذلك الوفد كما أكد من قبل، وربما يرجع ذلك في رأي الباحث إلى انشغال رئيس الوزراء بتمرير مشروع المعونة الأمريكية عبر البرلمان السوداني، حيث نشطت دبلوماسية الجمهورية العربية- في ذلك الوقت- للتصدي لذلك المشروع داخل البرلمان عبر علاقاتها المتشعبة داخل المجتمع السوداني من أحزاب ونقابات[١٦]. وفى لقاء بين عبد الله خليل والمحجوب أشار الأول إلى أنه يريد إدانة صريحة وواضحة للجمهورية العربية المتحدة فى الشكوى اللبنانية؛ لأنها ستتيح للسودان الفرصة لإثبات تدخل القاهرة فى شئونها هي الأخرى[١٧].

وقد نشطت الدبلوماسية السودانية قبل الانعقاد الرسمي للمؤتمر، وذلك بمحاولة التأثير على وفود الدول العربية بطرق شتى لإدانة الجمهورية العربية المتحدة، فالتقى السفير السوداني في بني غازي بالوفد اليمني - الذي ترأسه أحمد الشامي مستشار الإمام أحمد- وحاول التأثير عليه ودفعه لدعم الموقف اللبناني؛ حيث أشار فى لقاء مع الشامي: "إلى أن سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية فى خطوطها الأساسية تهدف إلى فرض الزعامة والهيمنة على الدول العربية؛ ولذلك تهاجم معارضيها عبر وسائلها الإعلامية المختلفة من صحافةٍ وإذاعةٍ، كما تمدُّ المعارضين بالمال اللازم"، إلا أن ممثّل اليمن صرّح بأنه سيكون إلى جانب الحق وأن بلاده على قناعة تامّة من براءة القاهرة من تلك الاتهامات[١٨].

ويرى الباحث أنّ الدبلوماسية السودانية ربما كانت مدفوعةً لتنفيذ ذلك الدور من قبل الحكومة العراقية، خاصة مع ما أكدته الإذاعة البريطانية من وجود تنسيق بين الخرطوم وبغداد فى تلك القضية. فقد شجعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الحكومة العراقية -فى ذلك الوقت- على تحسين علاقاتها مع الخرطوم؛ فزارها وفد عراقي في نهاية أبريل ١٩٥٨م برئاسة فاضل الجمالى - وزير الخارجية العراقي-، والذي أعلن أن غرض الزيارة هو التعاون المثمر بين العراق والسودان فى المجالين السياسي والاقتصادي[١٩].

وهكذا لاحظ وفد الجمهورية العربية المتحدة -مع بداية المؤتمر -بأنه أمام معركة حامية الوطيس ليس مع وفد لبنان وحده بل مع معظم وفود الجامعة فيما عدا اليمن؛ ولهذا حاول سيد فهمي -رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة- التعرف على وجهات نظر تلك الدول خاصة المترددة وهى: السودان وليبيا والسعودية، ومحاولة استقطابها تجاه القاهرة. فالتقى بوزير الخارجية السوداني محمد أحمد المحجوب الذى أشار إلى: "أنه يأمل فى الوصول إلى حل لتلك القضية حتى ولو كان على حساب الجمهورية العربية المتحدة بعض الشيء"، الأمر الذي جعل فهمي يعلق بحزم: "بأن كرامة الجمهورية العربية المتحدة لن تكون محلًا للتضحيات، وأن موقفنا العادل له الاعتبار الأول"(٢٠).

وفى ٣١ مايو ١٩٥٨م عقد مجلس جامعة الدول العربية أولى جلسات اجتماعه الطارئ للنظر فى الشكوى اللبنانية، والتي اقتصرت على الترحيب بالوفود المشاركة من قبل عبد المجيد كبارة رئيس مجلس الوزراء الليبي(٢١)، وفيها ألقى محمد أحمد محجوب كلمة بالنيابة عن الوفود المشاركة شكر فيها ليبيا حكومةً وشعبًا، ثمَّ أشار إلى تعرض الجامعة العربية لامتحان عسير، "ونرجو أن تجتازه فى قوة وثبات، وأننا قادرون على تسوية مشاكلنا دون أن نلجأ إلى أحدٍ"، وعقب ذلك رفعت الجلسة الأولى(٢٢).

وخلال الجلسة الثانية للاجتماع الطارئ - فى مساء الأول من يونيو ١٩٥٨م - نصب الوفد السودانى من نفسه مدعيًا عموميًا فقام بتلخيص اتهامات الوفد اللبناني للقاهرة، والتي حصرها في التحريض عن طريق الإذاعة والصحف والنشرات والنشاط المستمر لعملاء الأجهزة الرسمية فى الإقليمين المصرى والسوري، وأخيرًا إمدادات عسكرية من أسلحة وذخيرة ومخربين من أصل لبناني يقيمون في سوريا أو من السوريين أنفسهم، وانحاز المحجوب خلال الجلسة إلى جانب الوفود المناوئة للقاهرة - العراق والأردن ولبنان -. وعقب ذلك شرع سيد فهمى - رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة - فى الردّ على الاتهامات اللبنانية فرفضها جملةً وتفصيلًا، وأكّد حرص بلاده على احترام استقلال لبنان وسيادته، وهاجم ما قامت به بيروت من تقديم شكوى إلى مجلس الأمن بعد تقديمها إلى جامعة الدول العربية، وأخيرًا طالب بمهلة زمنية للرد على الإدعاءات اللبنانية، فحدد المجلس الثالث من يونيو لسماع رد القاهرة، وطلب من لبنان إخطارَ مجلس الأمن بذلك(٢٣).

وفى تقريره إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة على تلك الجلسة أشار سيّد فهمي بأن نشاط الوفد السوداني: "يدل على مبلغ الكراهية المتأصلة فى نفوسهم تجاه القاهرة، كما أنّ أحمد محمد المحجوب جاهر فى كلّ مكان بإيمانه بتدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان والدول العربية الأخرى مستخدمة فى ذلك الإذاعة والصحافة، وهو نفس ما يردّده السفير السوداني بالقاهرة، أما زميله أحمد مختار -السفير السوداني في ليبيا- فيتناول الأمر بطرق لينة هادئة"(٢٤).

قام سيد فهمى بالرد على الاتهامات اللبنانية الموجهة لبلاده فى الجلسة الثالثة -٣ يونيو ١٩٥٨م. حيث أكد على أن أسباب الأزمة داخلية ولا شأن للجمهورية العربية المتحدة بها، وردًا على ذلك قام أحد أعضاء الوفد اللبناني بعرض بعض الأدلّة التي تدعم موقف حكومته فى شكواها، التى رفضها رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة مؤكدًا على أن ما قدمه الأخير لا يعد دليلًا على إدانة بلاده، وبعد ذلك رفعت تلك الجلسة التى أظهر فيها الوفد السوداني عطفًا كبيرًا على الادعاءات اللبنانية(٢٥).

وعقدت الجلسة الرابعة فى ٤ يونيو ١٩٥٨م إلا أنه سرعان ما رفعت بسبب مشادات بين رئيسي الوفدين المصري واللبناني، وخلال الجلسة ظهر تحامل الوفد السودانى على الجمهورية العربية المتحدة، فالتقى سيد فهمى على وجه السرعة بالوزير محمد أحمد محجوب، وتناول الطرفان سبل الخروج من الأزمة، وأوضح فهمى أن الجمهورية العربية تحرص على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للأشقاء العرب، وأن الأسباب الحقيقية للأزمة اللبنانية داخلية دلّ على ذلك التصريحات التى أدلى بها كل من الرئيس اللبناني السابق - بشارة الخورى - والبطريرك الماروني، والتي تؤكد على بعد الجمهورية العربية المتحدة عن تلك الأحداث، وخلال اللقاء تناول محجوب مع سيد فهمى مشروع القرار المزمع طرحه على مجلس الجامعة؛ غير أنّ الأخير طلب إضافة فقرة في مقدّمة مشروع القرار تنصّ على: "أن المجلس لمس من وفد الدولتين حرصهما على الاحترام المتبادل وعدم تدخّل كلّ من الدولتين فى شئون الأخرى"، فأشار المحجوب بأنها ليست ضرورية، وفى نهاية اللقاء استطاع فهمى استقطاب المحجوب -إلى حدّ ما- بعيدًا عن تأييد الوفد اللبناني(٢٦).

وفى مساء الرابع من يونيو ١٩٥٨م عقدت الجلسة الخامسة، وقدم خلالها محمد أحمد محجوب بصفته ممثلًا عن الدول العربية مشروع قرار تبنته السودان وليبيا والمملكة

العربية السعودية والأردن والعراق، ينص على: العمل على إيقاف كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الدول الأعضاء وبمختلف الوسائل، وسحب حكومة جمهورية لبنان شكواها من مجلس الأمن، وتوجيه نداء إلى الطوائف اللبنانية المختلفة لإيقاف الاضطرابات والقلاقل والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السلمية. وأخيرًا إيفاد لجنة يعينها مجلس الجامعة من بين أعضائه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره المجلس(٢٧). وهكذا تحاشى مجلس الجامعة العربية التدخل فى جوهر الأزمة بتعقيداتها، واكتفى بتوجيه نداء إلى أبناء لبنان لحل الأزمة بالطرق السلمية.

وعقب قراءة المشروع طلب رئيس الوفد المصرى إضافة فقرة تنص على: "أن المجلس لمس من وفد الدولتين حرصهما على الاحترام المتبادل، وعدم تدخل كلّ من الدولتين فى شئون الأخرى" فى مقدمة مشروع القرار، غير أن رئيس الوفد السودانى اعترض على تلك الجملة، وعندما طرح المشروع للتصويت وافق عليه المجلس بالإجماع مع تحفظ وفدى لبنان والجمهورية العربية المتحدة للرجوع إلى حكومتيهما بشأنه(٢٨).

وفى صباح ٦ يونيو عام ١٩٥٨م عقدت الجلسة الختامية لمجلس الجامعة وفيها، أعلن رئيس الوفد اللبنانى رفض حكومته لمشروع القرار؛ لأنه جاء عامًّا، ولم يقصد القضية اللبنانية تحديدًا، كما أنه عبارة عن توصية أو وساطة، ومن ثَمَّ فإن حكومته ستواصل طرح قضيتها على مجلس الأمن، وأيده فى ذلك مندوبا العراق والأردن. وقد استنكر رئيس الوفد السودانى ذلك الرفض، وأظهر أسفه مع تمسكه بكل ما جاء فى مشروع القرار، ثم اقترح السفير السوداني في بني غازي نشر النداء الذى كان معدًّا لتوجيهه إلى لبنان حقنًا للدماء مع حذف الإشارة إلى لجنة التوفيق، ولكن وفد لبنان رفض ذلك، وأيَّده مرة أخرى كلٌّ من العراق والأردن، مما اضطرّ الوفد السوداني إلى سحب اقتراحه(٢٩).

وعقب القرار اللبناني انقسم مجلس الجامعة إلى قسمين: أولهما: العراق والأردن وأكد وقوفه إلى جانب لبنان، وثانيهما إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة، السودان، المملكة العربية السعودية، اليمن، ليبيا، ووقف مع مشروع القرار الذي سبق طرحه ووافق عليه مجلس الجامعة، وفى نهاية الجلسة هاجم سيد فهمى الحكومة اللبنانية مؤكدًا أنها لم تكن جادَّةً حينما لجأت إلى مجلس جامعة الدول العربية، وأن هدفها منذ البداية هو مجلس الأمن، وخلال الجلسة أظهر المحجوب ضيقًا شديدًا لما اتخذته حكومة لبنان تجاه القرار

العربى، ومن ثَمَّ كان ثائرًا في أحاديثه الخاصة مع باقي الوفد، حيث شعر بأن رفض لبنان للقرارات يعد هزيمة شخصية له، "فبدى واجمًا كئيبًا في تلك الجلسة"(٣٠).

وفى ٧ يونيو ١٩٥٨م التقى المحجوب برئيس وفد الجمهورية العربية سيد فهمي، وحاول الأول إظهار نواياه الحسنة تجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأنه كان يرغب فى الوصول إلى حلّ يرضيها، وأنه يود لقاء الرئيس جمال عبد الناصر؛ ليفسر له موقف السودان، فأشار فهمى بأن تزعمه معارضة إضافة فقرة تنص على "الاحترام المتبادل واحترام سيادة كل من الدولتين للأخرى وعدم التدخل فى شئونهما الداخلية " لم يكن بحال من الأحوال سليم، وأشار سيد فهمى فى تقريره إلى: "أن محمد أحمد محجوب بحكم طبيعته ورغبته فى الظهور وتزعم الجلسات لم يستطع إخفاء حقيقة نواياه تجاه الجمهورية العربية"(٣١).

أما عن موقف عبد الله خليل من اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ فى بني غازي فأكد شكّه في تصرفات محمد أحمد محجوب – وزير الخارجية – الذي يعتقد أن الجمهورية العربية المتحدة أثرت عليه كثيرًا فخرج عن صوابه والطريق المرسوم له، وأنه كان يجب إدانة الجامعة العربية للجمهورية العربية المتحدة بوضوح في الشكوى اللبنانية؛ وذلك لأنَّ صحافة القاهرة وإذاعتها تصف قوات الحكومة بعصابة شمعون، بينما تصف القوّات الأخرى بقوّات الشعب، "وهذا دليل قوى على التدخل في شئون لبنان، وإدانة القاهرة كان سيعطي السودان الفرصة ليبرهن هو الآخر على تدخّل القاهرة في شئونه"(٣٢).

الأزمة اللبنانية في مجلس الأمن:

استأنف مجلس الأمن النظر فى الشكاوى اللبنانية الخاصة بتدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئونها الداخلية فى ٦ يونيو عام ١٩٥٨م، وفيها اشتكى وزير الخارجية اللبناني – شارل مالك – من تدخل غير مشروع من قِبَل الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي يهدّد الأمن والسلم الدوليين(٣٣)، ومن جانبه رفض السفير عمر لطفى -ممثل الجمهورية العربية- تلك الاتهامات، وأوضح أن الحكومة اللبنانية تهدف من عرض القضية على مجلس الأمن الدولى إضفاء الصبغة الدولية عليها، وأنها لم تكن جادة فى حل

القضية داخل إطار جامعة الدول العربية، وعزا الاضطرابات في لبنان إلى رغبة الرئيس شمعون في تجديد مدّة رئاسته، وأن بيان ممثل لبنان يحتوي على الكثير من المغالطات(٣٤).

وفى جلسة ١٠ يونيو ١٩٥٨م تقدم ممثل السويد "جونارف يارنج" Gonnarv Yarring بمشروع قرار ينص على: "أن يوفد المجلس على وجه السرعة إلى لبنان فريقَ مراقبةٍ للتأكّد من عدم حدوث تسلل غير مشروع للأشخاص أو الأسلحة أو غير ذلك من العتاد عبر الحدود اللبنانية، ويخوّل القرار الأمين العام اتّخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك. وفي ١٣ يونيو ١٩٥٨م شكل الأمين العام "داج همرشولدّ" D. Hemmarskjold فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة في لبنان، والذى انحصرت مهمّته في الحصول على دليل تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان دون العمل على منع وصول الأسلحة للمعارضة اللبنانية. وخلال عملها قدمت لجنة المراقبة خمسة تقارير -كان الأول منها فى ٣ يوليو عام ١٩٥٨م - لم يثبت أيٌّ منها تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان(٣٥).

وتابعت السودان على المستوى الرسمي والشعبي تطورات الأزمة اللبنانية بعد قرار إرسال فريق المراقبة من قِبَل مجلس الأمن، ومنها: دعوة شمعون وسامى الصلح رئيس الوزراء اللبناني للولايات المتحدة للتدخل المسلح في المشكلة والاستعدادات الأمريكية والبريطانية لذلك التدخل، وتهديد واشنطن بضرب المنطقة بالقنابل الذرية، وكذا زيارة همرشولد إلى لبنان وأيضا تقارير المراقبين الدوليين؛ ففي لقاء بين السفير المصري وعلى عبد الرحمن -رئيس حزب الشعب الديمقراطي الضلع الثاني في الائتلاف الحاكم مع حزب الأمة- أشار إلى: "أن تحركات الدول الغربية تثير الريبة فبريطانيا تحشد قوّاتها في قبرص، حتى قاربت نحو أربعين ألفًا بكامل معدّاتهم وعتادهم الحربي، أما الولايات المتحدة فمنذ اليوم الأول للأزمة وهي تقدّم الأسباب لتبرّر تدخلها المسلح إلى جانب حكومة لبنان ضد شعبها، وأخيرًا يتعهد وزير الدفاع الأمريكى بضرب منطقة الشرق الأوسط باستخدام قاذفات القنابل الذرية B-47، وأنّ الاستعدادات والإجراءات العسكرية من جانب كلّ من الحكومتين الأمريكية والبريطانية فى شرق البحر الأبيض المتوسط لا تعني غير التحفّز وانتظار الوقت المناسب للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي اللبنانية؛ فالولايات المتحدة ترى أن تخلّيها عن الوضع الحاضر فى لبنان بمثابة إضعاف لنفوذ المعسكر الغربي فى شرق المتوسط(٣٦).

أما الحزب الوطني الاتحادي السوداني فخلال اجتماع لعدد من أقطابه مع السفير المصرى أشار البعض إلى: "أن الأمَّة العربية تجتاز مرحلة الخلاص والتي تعني تعرف الشعب على المخلصين له والمتآمرين عليه، كما تعني عزل الشعب لهؤلاء المتآمرين واحتضانه للمخلصين ومساعدتهم في أداء رسالتهم؛ فشعب لبنان يناضل من أجل المحافظة على استقلاله، والعمل على تسليم قيادته إلى قادةٍ مخلصين غير كميل شمعون وحكومته التي تدور في الفلك الأنجلوأمريكي"(٣٧).

ونشرت الجبهة المعادية للاستعمار بيانًا تحت عنوان "شمعون وحكومته يقفون فى العراء" جاء فيه: "وأخيرا وجد شمعون نفسه وحيدا فى الميدان بعد أن انكشفت مزاعمه وعرف من لم يكن يعرف أن أزمة لبنان داخلية محضة أساسها الخلاف بين الشعب اللبناني وبين حكومة شمعون التي استباحت لنفسها أن تمنح الأجنبيَّ حقَّ التدخل في شئون لبنان رغم أنفِ أهله، ولم يستطع محرّضو شمعون والواقفون وراءه استخدام العنف ضدَّ الشعب اللبناني ولم يستطيعوا إنكار الحقائق الواضحة، وهي أنَّ الشعب اللبناني ثائر لكرامته مدافع عن سيادته، وأنَّ الجمهورية العربية المتحدة لم تتدخل فى شئونه كما زعم شمعون ورجاله. لذلك حاول شمعون ومعه شارل مالك وشاركهما نوري السعيد وفاضل الجمالي تحويل مسألة لبنان الداخلية إلى مسألة دولية وعقد مجلس الأمن الاجتماعات، وقرر إرسال لجنة مراقبة دولية إلى لبنان، ولم يكن هذا ما يريده شمعون فقد كان يريد تصديق المجلس على ادعاءاته وافتراءاته ويدين الجمهورية العربية المتحدة رغم براءتها"(٣٨).

وتابعت الصحف السودانية تطوّرات الأزمة -خلال تلك الفترة- وخاصة طلب شمعون والصلح للولايات المتحدة للتدخل المسلح فى لبنان فنشرت جريدة صوت السودان – لسان حال الختمية وحزب الشعب الديمقراطي- في ٢٢ يونيو ١٩٥٨م مقال جاء فيه: "بأنهما يلحَّان في ذلك إلحاحا بعيدا حتى ليكادان يشكوان الولايات المتحدة لمجلس الأمن لعدم تنفيذها مشروع إيزنهاور الذي يحمي الحكّام من غضبة الشعوب، ومن ناحية أخرى فإن فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي يلح على شارل مالك، إن لم يكن شارل مالك هو نفسه الذى يلحّ على الجمالي، على ضم شعب لبنان إلى كل من الاتحاد الهاشمي وحلف بغداد. وعرضت واشنطن مساعدة الأمم المتحدة في مهمَّتها؛ وقبل أن تعلن الأخيرة

قبولها لهذه المعونة أو رفضها اكتملت قوة بريطانيا فى قبرص واستعد الأسطول السادس، وأخيرًا تعهدت واشنطن بضرب منطقة الشرق الأوسط بالقنابل الذرية"[٣٩].

ونشرت جريدة التلغراف – المستقلة – عدة مقالات حول ذلك منها مقال في ٢٢ يونيو ١٩٥٨م بعنوان "الشرق الأوسط والقنابل الذرية والطريقة الأمريكية" جاء فيه: "أنّ أطماع الولايات المتحدة واضحة كل الوضوح منذ أعلنت مشروع إيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط. ولما بدأت القلعة الوحيدة لأمريكا فى تلك المنطقة تتهدّم بفضل ثورة الشعب اللبناني، فقدت السياسة الأمريكية صوابها فهددت بضرب المنطقة بالقنابل الذرية"[٤٠]. وفى ٣ يوليو نشرت الجريدة نفسها مقال تحت عنوان: "حقيقة الأزمة التى تعانيها حكومة لبنان" جاء فيه: "حاول حكام لبنان بكل الوسائل منذ أن بدأت ثورة شعب لبنان تحويل هذه الثورة الشعبية إلى أزمة دولية، وغرض حكام لبنان من وراء ذلك هو الاستعانة بقوات أجنبية لإخماد الثورة الشعبية والتنكيل بزعماء المعارضة". وفى اليوم التالي نشرت الجريدة أيضا مقال تحت عنوان "على كميل شمعون أن يلوذ بالفرار" جاء فيه: "يستنجد شمعون بالدول الغربية وبعث بوزير خارجيته شارل ملك إلى واشنطن ليقنع إيزنهاور ودالاس بوجوب تدخّل الأسطول السادس والقوّات الأمريكية لقمع الثورة الشعبية فى بلاده". وأضافت الجريدة: "ويستنجد شمعون تارة أخرى بالملك الهاشمي حسين ويحذره بأنه فى حالة نجاح الثورة فى لبنان فستشمل أيضًا الأردن والعراق، فأرسل حسين بقواته على عجل إلى لبنان. وأخيرا دعا الجمالي حكومة شمعون للانضمام إلى الاتحاد الهاشمي لتستطيع قمع الثورة"[٤١].

أما جريدة الزمان – المستقلة – فنشرت فى ٢٣ يونيو ١٩٥٨م تحذير مستر جيتسكل Mr. Jitskl –زعيم حزب العمال البريطاني– لحكومته من مغبة التدخل العسكرى فى لبنان، كما أوضحت ما جاء بجريدة الديلي نيوز The Daily News Journal الأمريكية من أن قضية لبنان لا تزال من اختصاص الأمم المتحدة لا من اختصاص الولايات المتحدة الأمريكية. ونشرت الصحيفة نفسها فى ٢٦ يونيو ١٩٥٨م مقال بعنوان "الشعب اللبناني أقوى من القنابل الذرية" جاء فيه: " الشرق العربي يثور فوق بركان من البارود وشعوبه مهدّدة بالفناء وحضارته تتعرض لمحنة قاسية؛ فالولايات المتحدة تهدّد بإلقاء القنابل الذرية على شعب لبنان الباسل، والأسطول السادس يطوف شواطئ لبنان الوديعة حاملا الدمار والحرب والجيوش البريطانية تتجمع فى قبرص. ونشرت الجريدة أيضا فى ٢ يوليو

١٩٥٨م تحت عنوان "الأزمة اللبنانية فى طريق الحل"، جاء فيه: "يبدو من جهة أخرى أن الدول الاستعمارية ذهبت بالمشكلة اللبنانية إلى حافة الحرب بغية الحصول على مكاسب جديدة على حساب شعب لبنان المجاهد"(٤٢).

ونشرت جريدة العلم – لسان حال الحزب الوطني الاتحادي – في ٢ يوليو ١٩٥٨م مقال تحت عنوان "المقاومة الشعبية ووحدة النضال العربي والرأي العام الحر أسلحة في مستوى الأسلحة الذرية التى هدَّد وزير الدفاع الأمريكي بضرب منطقة الشرق الأوسط بها" جاء فيه: "شعب لبنان يناضل ويكافح اليوم من أجل المحافظة على استقلاله وتثبيته، والعمل على تسليم قيادته إلى قادة مخلصين غير كميل شمعون وحكومته التي تعمل بأوامر المستعمرين، والتي تدور في الفلك الأنجلوأمريكي وتتكالب على استرضاء الدول الاستعمارية على حساب السيادة اللبنانية وعلى أشلاء الوحدة الوطنية"(٤٣).

وعلى الرغم من عدم وضوح الموقف الرسمي من عمل لجنة المراقبة التي شكَّلتها الأمم المتحدة لمراقبة الحدود اللبنانية وكذا زيارة همرشولد إلى لبنان؛ فقد اهتم الرأى العام السوداني بتتبع ذلك حيث اهتمت الصحف السودانية بالخلاف الذي نشب بين شمعون وبين سكرتير الأمم المتحدة؛ عندما أراد الأول تحويل لجنة المراقبة إلى قوة بوليس دولي، وهو ما رفضه همرشولد حيث كان يرى أن مهمة اللجنة محددة؛ ولذلك ذهب بنفسه إلى لبنان ليدرس الحالة عن كثب، واجتمع بشمعون الذي حاول إقناعه بفكرة توسيع نطاق المراقبة الدولية، ولكن همرشولد أصرَّ على تنفيذ المهمة كما نصَّ عليه قرار مجلس الأمن"(٤٤).

ونشرت جريدة الزمان – المستقلة – فى ٢ يوليو ١٩٥٨م مقال جاء فيه: "واضح أيضًا من التطورات الأخيرة لهذه الأزمة أن قصَّة التدخل من جانب الجمهورية العربية المتحدة أضحت أكذوبةً كبرى، وها هو داج همرشولد يعود إلى نيويورك وفى حقيبته الكثير من الحقائق التى تدحض ادعاءات شمعون وشارل مالك، ولم ينجح استجداء حكومة لبنان لقوَّات أمريكا وبريطانيا المسلحة بالتدخل لحماية كراسيهم". وفى اليوم التالي نشرت جريدة التلغراف –المستقلة– مقال تحت عنوان "حقيقة الأزمة التي تعانيها حكومة لبنان" جاء فيه: "على الرغم من أنه لم يمضِ على زيارة داج همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة للبنان إلَّا أيام قلائل حتى خرج مندوب حكومة لبنان فى الأمم المتحدة على العرف والتقاليد الدولية المرعية؛ إذ أصدر بيانًا جديدًا أعلن فيه أن تسلل الرجال وتهريب الأسلحة إلى لبنان زاد فى الأيام الأخيرة زيادةً مضطردةً". أما مجلة الصباح الجديد – المستقلة –

فنشرت مقال بتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٨م تحت عنوان "انتصار الشعب اللبنانى فى كفاحه من أجل المحافظة على استقلاله وسيادته" جاء فيه: "دخلت الأزمة اللبنانية فى دورها الحاسم، وتشير الدلائل كلُّها على أنَّ انتصار الشعب اللبناني أصبح وشيكًا، وذلك بعد أن ظهر الموقف في لبنان على حقيقته أمام العالم"[٤٥].

التدخل الأمريكى في لبنان :

عقب قيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو عام ١٩٥٨م نزلت القوات الأمريكية إلى لبنان وفي اليوم التالي مباشرة نزلت القوات البريطانية إلى الأردن، وكان للثورة صدى كبير فى السودان مما أوقع الحكومة السودانية فى حيرة من أمرها؛ حيث جمعتها بالحكومة الملكية العراقية علاقات خاصَّة، أمَّا الأوساط الشعبية السودانية؛ فقد رحبت بالثورة وطالب الحزب الوطنى الاتحادي هيئته البرلمانية بسرعة الاعتراف بالجمهورية العراقية، كما رحب بها حزب الأحرار الجنوبى، أمَّا حزب الشعب فأدلى رئيسه على عبد الرحمن – بتصريح رحَّب فيه بالجمهورية العراقية الجديدة. وكان حزب الأمة على قناعة تامَّة بأن الجمهورية العربية المتحدة هي التي رسمت خطوط الثورة العراقية، وتوقع الحزب تدبيرها لانقلاب في السودان[٤٦]، وعندما أرسلت القاهرة في ١٤ يوليو ١٩٥٨م على خشبة – الملحق العسكري السابق – ليعمل مستشارًا مدنيًّا لها في الخرطوم استشعرت الأخيرة قرب وقوع ذلك الانقلاب؛ ولذلك قامت بطرده فى ١٨ يوليو ١٩٥٨م"[٤٧].

أمَّا عن موقف السودان من نزول القوات الأمريكية إلى لبنان والبريطانية إلى الأردن؛ فقد أشار البعض إلى ترحيب عبد الله خليل بذلك، وقوبل ذلك التصريح بموجة من السخط فى جميع الأوساط، وتعرَّض أيضًا للهجوم من بعض نواب حزب الأمة؛ فصدر تصريح مقتضب من قِبَل مجلس الوزراء السوداني يكذب التصريح السابق ويدين ذلك التدخل، وأكَّد فيه خليل على أنَّ السودان ساند مصر إبان أزمة السويس بكل ما أمكنه ولن يتردَّد اليوم في أن يقف معها بما لديه من إمكانيات تجاه التهديدات الأمريكية لها[٤٨]، وعلقت سفارة الجمهورية العربية بالخرطوم على ذلك بأن رئيس الحكومة السودانية وحزبه يحاولان استعادة الأرض التي فقدوها نتيجة سياستهم المكشوفة والمعروفة بميلها

الشديد نحو الغرب ومجافاتها للعرب والقومية العربية، واشمئزاز زعماء الشعب منها، ومن مجاهرة الحكومة بها وخصوصًا بعد التصريح السابق الذي نسب لرئيس الحكومة عقب نزول القوات الأمريكية في لبنان والضجة التي أحدثها في الرأي العام، الذي طالب الحكومة عبر الصحف ومجلسي الشيوخ والنواب بانتهاج سياسة عربية وكذا العمل على تحسين العلاقات بالقاهرة[٤٩]. وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٨م أدان مجلس الشيوخ السوداني التدخل الأمريكى في لبنان، وفي اليوم التالي مباشرة أدانه أيضًا مجلس النواب[٥٠].

ورغم عدم وضوح موقف الحكومة السودانية وترددها من التدخل الأمريكي العسكري في لبنان، إلا أن الرأي العام كان أكثر وضوحًا في استنكاره للاعتداء الأمريكي؛ فأصدرت معظم الأحزاب والهيئات الشعبية بيانات تستنكر فيها هذا التدخل وتطالب بانسحاب هذه القوات؛ فخلال لقاء السفير المصري مع إسماعيل الأزهري أشار الأخير بأن الموقف فى الشرق الأوسط قد يزجُّ بالعالم في حرب عالمية ثالثة إذا ما تطوَّر الموقف وزحفت الدولتان الاستعماريتان إلى العراق، ولكنه استبعد حدوث ذلك، أما عن وجود الولايات المتحدة وبريطانيا فى كل من لبنان والأردن فأكَّد: "أن الأمر لن يستمر طويلا، وسينتهي باختيار رئيس جديد للبنان، وأما الأردن فإنها أتُون وجحيمٌ لا يستطيع حسين نفسه ولا حماته من الإنجليز البقاء فيه"[٥١]، وأشار مبارك زروق – أحد أقطاب الحزب الوطني الاتحادي– في لقائه مع السفير المصري بأن قادة حزب الأمة ومنهم وزير الخارجية يزعمون أن السودان يقفُ على الحياد بين الدول العربية للمساعدة في لمّ شملها، ويبررون ذلك بعدم تمشيهم مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة، والآن أُسقِطَ في أيديهم، فهل سيتخذون لنفسهم اليوم موقفًا مستقلًا داخل الجامعة العربية إزاء الدول العربية المتحررة؟ أم سيضطرون إلى مسايرة الركب العربي المتحرّر، هذه هي الأزمة التى يواجهونها[٥٢].

وأشار على عبد الرحمن –حزب الشعب– في لقائه مع السفير المصري إلى أن نزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن قد يزجّ المنطقة والعالم فى حرب عالمية ثالثة، ولذلك يجب التصدّي لهذا الاحتلال، كما أشار إلى أنَّ الثورة العراقية كانت ضربة قاصمة لآمال وأماني قادة حزب الأمة الذين كانوا يرون في العراق ونوري السعيد المعقل الذي يعتمدون عليه، وكان عبد الله خليل على موعد مع نوري السعيد في لندن لبحث أحوال كلّ من العراق والسودان، وأنَّ خليل يؤكّد دائمًا على أن الروابط الوثيقة بين

شعبي العراق والسودان؛ لأن الكثير من السودانيين ينتمون لطائفة سيدي عبد القادر الجيلاني، وأنَّه أبدى أسفه الشديد على ما حدث في العراق؛ ولذلك كانت فرحته كبيرة بنزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن؛ لأنه اعتقد أن تلك القوات في طريقها إلى العراق(٥٣).

وفي ١٩ يوليو عام ١٩٥٨م وصل بيروت روبرت مورفي R. Murphy –وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والمبعوث الشخصي للرئيس إيزنهاور، وتلخصت مهمته في تهيئة الجو لإيجاد اتفاق جماعي على رئيس جديد ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية، ونجح مورفي بعد عقد عدة لقاءات مع الفرقاء اللبنانيين في الاتفاق علي اختيار اللواء فؤاد شهاب – قائد الجيش اللبناني – ليكون رئيسًا جديد للدولة(٥٤). وشاع –خلال تلك الفترة– أنباء عن احتمال وصول مورفي إلى الخرطوم حيث أكَّد راديو صوت أمريكا أنَّه سيزورها بعد انتهاء زيارته إلى لبنان؛ وفى حين رحَّبت الحكومة السودانية بتلك الزيارة المرتقبة رفضها الرأي العام السوداني، فحذَّرت جريدة السودان الجديد فى مقال بعددها الصادر فى ٣٠ يوليو ١٩٥٨م تحت عنوان "احذروا زيارة مورفي الخطرة " جاء فيها: "إننا نشكّ في هذه الرحلة المفاجئة؛ بل نشتم منها رائحة المؤامرات والدسائس، ومن واجبنا أن نحذّر عواقبها ونكشف خباياها، فلن تشترك السودان فى هذه المؤامرة الكبرى ذات الأهداف الرامية إلى تخريب استقلال كلّ من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية الفتية، ولن تكون الخرطوم جزءًا من الحزام الإفريقي الجديد الذي تريد واشنطن خلقه داخل الشرق الأوسط من حكومات بعض البلدان العربية الصديقة لها"(٥٥).

أمَّا جريدة العلم – لسان حال الحزب الوطني الاتحادي– فنشرت في ٣٠ يوليو ١٩٥٨م مقال بعنوان "مؤامرة أمريكية من نوع جديد" جاء فيه: "أن زيارة روبرت مورفي إلى الخرطوم فى هذه الظروف تعيد إلى الأذهان زيارات أخرى تمت فى الشهور الماضية، وكان أبطالها كلهم من بطانة المستر مورفي ومنها: زيارة فاضل الجمالى وسفير فيرموزا وسفير الولايات المتحدة فى القاهرة وغيرهم. وفى ٣١ يوليو ١٩٥٨م تساءلت جريدة الميدان – المستقلة – عن غرض زيارة روبرت مورفي في مقال لها بعنوان "أيها الشعب لا تترك مبعوث إيزنهاور يضع أقدامه على أرض بلادنا" جاء فيه: "ماذا يمكن أن يكون غرض زيارة ممثل إيزنهاور لبلادنا فى هذا الوقت حيث تعتدي أمريكا عدوانًا غاشمًا فظًّا على الوطن العربي". وفى ٢ أغسطس ١٩٥٨م أشارت جريدة

الرأي العام – المستقلة – إلى أنَّ الجيوش الأمريكية لم يعد هناك مبرر واحد لبقائها بعد أن تمَّ اختيار رئيس الجمهورية الجديد؛ وإن كان ليس لها مبرر واحد فى الأصل يبيح لها التدخل فى شئون لبنان الداخلية، وبعد أن طوق أمريكا تقرير المراقبين الدوليين تطويقًا عنيفًا فأخذ بخناقها وجرَّدها أمام الرأي العالمي، فلو بقي لأمريكا بعد هذا فضلة من عقل لآثرت سحب قواتها فى الحال من الشرق الأوسط. ولبنان ترى هل تخرج لنا أمريكا بفتوى جديدةٍ عن ضرورة بقاء قوّاتها في الأراضي اللبنانية بحجَّة أنَّ الرئيس الذي تمَّ انتخابه أيَّده زعماء الثورة في مجلس النواب؛ ولذلك فهو يمثل تدخلًا أجنبيًّا غير مباشر!!"(٥٦).

وعلى إثر الهجوم اللاذع من قبل الصحف السودانية –على اختلاف اتجاهاتها– لتدخل القوات الأمريكية فى لبنان، وجهت السفارة الأمريكية دعوة لاتحاد الصحافة السودانية لانتخاب وفد من الصحفيين لزيارة لبنان، وذلك لإثبات عدم تورط القوات الأمريكية فى الشأن الداخلي اللبناني؛ وأنها نزلت لحمايته فقط، فأبلغ الاتحاد السوداني السفارة الأمريكية بأنه لا يمكنه النظر فى دعوة تأتي من واشنطن لزيارة لبنان، وعلى أثر ذلك قامت السفارة بالاتصال بعدد من الصحف لتوجيه الدعوة لكلّ صحيفة على حدةٍ؛ فوجهت الدعوة إلى عدد من الصحفيين السودانيين الذين رفضوا تلك الدعوة(٥٧).

وعلقت معظم الصحف السودانية على تلك الدعوة وتناولتها بالسخرية والنقد؛ فعلقت جريدة الرأى العام –المستقلة– فى ٧ أغسطس ١٩٥٨م على هذه الدعوة بقولها: "إن تلك الدعوة محاولة آثمة للإيقاع بيننا وبين شعب لبنان الشقيق، لقد أدانت الأمة السودانية ممثلة فى برلمانها اعتداء الولايات المتحدة الأمريكية على لبنان، ولكن دناءة واشنطن الاستعمارية تسوّغ لها أن تتحايل لكي تَصِمَ صحافة السودان بسبَّة الأبد". وفى اليوم نفسه نشرت جريدة الزمان مقال بعنوان "دعوة مرفوضة" جاء فيه: "هل تريد السفارة الأمريكية مثلا أن يذهب الصحفيون السودانيون إلى بيروت ويكتبوا للشعب السوداني والعربي بأن الأمريكان لا يعتدون على حرية لبنان وأنهم يلزمون ثكناتهم، وأنَّ الحالة طيّبة هادئة والأمن مستتبٌّ بفضل الجيش الأمريكي في لبنان. أمَّا جريدة الصراحة – المستقلّة اليسارية – فنشرت فى اليوم نفسه مقال بعنوان "هل لبنان مستعمرة أمريكية " جاء فيه: "يأتي اليوم ليدعو الأمريكان صحفيين عرب لزيارة الشقيقة العربية لبنان وزيارة أسطولهم السادس، ويزعمون أنهم مظلومون، كأنما خمسة أو ستة من الصحفيين السودانيين يقدرون

على نقض تقارير عشرات المراقبين الدوليين، ونقض قرار الشعب اللبناني نفسه الذي حمل السلاح ضدّ حكومة فاسدة"[٥٨]. أمّا جريدة صوت السودان - لسان حال حزب الشعب الديمقراطي- فنشرت مقالًا في ٨ أغسطس ١٩٥٨م جاء فيه: "بصرف النظر عمّا تفصح عنه هذه الدعوة من الاستهتار باستقلال لبنان، وما تكشفه من تخبُّط السياسة الأمريكية والتواء أساليبها، فإنّ سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم تريد أن تلقي على عاتق الصحافة السودانية مهمّة مراقبي الأمم المتحدة الذين فضحوا ادعاءات أمريكا وحكومة شمعون. ولم يكن لنا مناص من رفض هذه الدعوة؛ لأننا لم نؤمن حتى الآن ولن نؤمن يومًا بأنّ الأسطول السادس أصبح صاحب الحق الشرعي في لبنان ليدعو الضيوف ويكرم الوافدين العرب"[٥٩].

وقد أدان الاتحاد السوفيتي الإجراءات العسكرية الغربية في كلّ من لبنان والأردن وطالب بسرعة سحب القوات الأمريكية والبريطانية من أراضي الدولتين. واقترح "نيكيتا خروشوف" Nikita Khrushchev رئيس الحكومة السوفيتية- في المذكرة التي بعث بها إلى رئيس الوزراء البريطاني "هارولد ماكميلان"Harold Macmillan في ١٩ يوليو ١٩٥٨م عقد مؤتمر قمة للتباحث حول كيفية فرض السلام في الشرق الأوسط، إلا أن الدولتين الغربيتين ماطلتا في ذلك؛ فاقترح المارشال جوزيف بروز تيتو Joseph Broz Tito - الزعيم اليوغوسلافي- عقد مؤتمر للدول الصغيرة المحايدة لمناقشة أزمة الشرق الأوسط وتهديد السلام العالمي. وعندما اضطربت الأوضاع في المنطقة نتيجة لتردُّد الأنباء عن ازدياد الحشود الأمريكية في الشرق الأوسط، استدعى محمد عثمان ياسين الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السودانية سفير الولايات المتحدة في الخرطوم، وأبلغه قلق حكومته من أنباء تلك الحشود، فأشار السفير أنّه لم يتسلّم أيّة معلومات رسمية في هذا الصدد، وأنه سيبلّغ الوزارة بحقيقة الموقف عندما تتوفّر له تلك المعلومات[٦٠].

أما محمد أحمد محجوب فأشار في لقائه مع السفير المصري إلى تحسن الموقف في الشرق الأوسط باعتراف كثير من الدول بالجمهورية العراقية وانتخاب فؤاد شهاب رئيسًا لجمهورية لبنان وتنازل الملك حسين عن الاتحاد الهاشمي، وهي عوامل تخفّف من التوتر؛ وأن الهدوء المفاجئ للأحداث رغم استمرار إرسال قوات أمريكية إلى الأراضي اللبنانية قد يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة، وعلى الجميع أن يكونوا يقظين وحذرين، أما بخصوص اقتراح المارشال تيتو: "فهذه المؤتمرات بلا شكّ لها فوائدها، خصوصًا إذا

أدركت الدول الصغيرة أنَّها إن لم تتكتل سوف تفنى"، وأضاف: "ولا تزال سياسة جمهورية السودان العربية تقوم على مبدأ عدم الانحياز لأيّ من الكتل المتنازعة، ولكن ليس معنى ذلك عدم الاهتمام بالشئون العربية العامَّة، بل على النقيض من ذلك أننا نأمل أن نرى الجوَّ صافيًا بين جميع الدول العربية، كما أن تقوية كيان الجامعة العربية وجعلها أداةً فعَّالة يساعد على استقرار الشرق الأوسط، وذلك بتعديل ميثاقها على الوجه الذي يكفل لها تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء قبل أن تستفحل، وتصبح مؤسسة إقليمية بمعنى الكلمة"(٦١).

وأبرزت الصحف السودانية أنباء المشاورات الدائرة بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية حول عقد مؤتمر الأقطاب لبحث الحالة في الشرق الأوسط، والمناورات التي تقوم بها الولايات المتحدة لعرقلة عقد المؤتمر؛ ونشرت جريدة العلم -لسان حال الحزب الوطني الاتحادي- مقال في ٣ أغسطس ١٩٥٨م، بعنوان "خلافات الأقطاب" جاء فيه: "أن الخلاف المزعوم الذي تريد بريطانيا والولايات المتحدة إيهام العالم به على أنه خلاف حقيقي ما هو إلا حلقة من حلقات مؤامرة بريطانية أمريكية قصد منها نسف جميع الفرص أمام انعقاد المؤتمر الخاص بالأقطاب". وفى اليوم نفسه نشرت جريدة صوت السودان مقالًا بعنوان "لابد من الدخول فى التعبئة العربية" جاء فيه: "مقدمة معركة اليوم الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق وشعب الجزائر ولبنان والأردن، إننا ندعو البلاد العربية -التي تمر بأكثر لحظاتها إخراجًا- إلى الدخول فى سياسة عربية موحدة مع حكومات المقدمة وشعوبها؛ لمواجهة الدول المعتدية على بلادنا العربية في ميدان السياسة، فما كانت بيروت الهدف الأخير لأساطيل الولايات المتحدة الأمريكية، وما كانت القناة طريقًا لغزو مصر، وإنما طريق الغزاة إلينا"(٦٢).

الأزمة اللبنانية في الجمعية العامة :

ناقش مجلس الأمن على مدار عدة جلسات مسألة الوجود الأمريكى في لبنان وحاول اتخاذ قرار بشأنها، وعندما فشل في ذلك أحال القضية إلى الجمعية العامة في ٧ أغسطس ١٩٥٨م(٦٣). وقد صرَّح محمد أحمد محجوب رئيس وفد السودان إلى الدورة الاستثنائية قبل سفره إلى نيويورك جاء فيه: "إن السودان سيطالب بانسحاب القوات المعتدية فورًا

واحترام استقلال الشعوب العربية وعدم التدخّل في شئونها الداخلية، كما سيطالب باحترام حيادها الإيجابي، وسيعمل وفد السودان بالتعاون مع الوفود العربية ودول المعسكر الآسيوي الإفريقي، وإننا نريد الاستقرار في العالم عامّةً والبلاد العربية خاصّةً؛ ولكنّ هذا الاستقرار لن يتمّ إلا إذا كفت الدول الأجنبية عن التدخل فى شئون الدول العربية؛ وهذه الحقائق سنعمل على إقرارها داخل الأمم المتحدة وذلك بالتنسيق مع الدول العربية والأسيوية والإفريقية"، وأشار إلى أن وجود القوات الأجنبية في البلاد العربية يهدد السلام العالمي ويعرض العالم للخطر؛ ولذلك فنحن مصمّمون على مقاومته"(٦٤).

ونشرت جريدة الأيام – المستقلة – فى ١١ أغسطس ١٩٥٨م تصريحات محمد أحمد محجوب قبل سفره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية؛ فأشارت إلى تأكيده على دعم الموقف العربي وجامعة الدول العربية. وتحت عنوان "الأمم المتحدة تتعرض لامتحان رهيب" نشرت جريدة الأمة – لسان حال حزب الأمة – مقالًا في ١٢ أغسطس ١٩٥٨م جاء فيه: "ليس في استطاعة أيّ إنسان تقرير بأن الموقف الدولي هدأ، وأن شبح الكارثة قد زال بانتقال الصراع إلى أروقة الأمم المتحدة التى تمر بأخطر فترة من تاريخها الحافل بالأعمال؛ فالمسألة ليست مسألة الشرق الأوسط وحده، وليست خاصة بالتدخل الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن والفرنسي في الجزائر والإسرائيلي في فلسطين والروسي فى المجر، إنها لا تخصّ دولةً معينةً بقدر ما تهمّ العالم بأجمعه، فالنار دائما تشتعل من مستصغر الشرر؛ إننا لا نريد أن تجتمع الأمم المتحدة لتفشل"(٦٥).

وفى ١٣ أغسطس ١٩٥٨م طرح الرئيس إيزنهاور فى الجمعية العامة مشروعه الذي أطلق عليه "المشروع من أجل السلام فى الشرق الأوسط" يحتوي على ست نقاط وهى: اهتمام الأمم المتحدة بلبنان، إجراءات الأمم المتحدة للمحافظة على السلام فى الأردن، وقف إثارة النزاع المدني من جانب الدول الأخرى وخاصة الإذاعات الموجهة، قوات الأمم المتحدة من أجل السلام، مشروع إقليمي اقتصادي للمساعدة في رفع مستويات المعيشة لشعوب الدول العربية، وأخيرا الخطوات الضرورية للحيلولة دون سباق التسلح فى المنطقة(٦٦).

وقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية لاستطلاع رأى الدول العربية من المشروع الذي قدمته إلى الجمعية العامة؛ ولذلك التقى السفير الأمريكي في الخرطوم بكلّ من عبد الله خليل رئيس الوزراء، والصديق المهدي – رئيس حزب الأمة – وعلي عبد الرحمن –

رئيس حزب الشعب الديمقراطي-، فأكّد عبد الله خليل "بأن المشروع برمّته جيّد ومفيد لدول الشرق الأوسط، واحتوائه على وجود قوة للسلام الدولي يساعد كثيرًا على كفالة الاستقرار فى المنطقة، وإنشاء صندوق التنمية الاقتصادية أمر ضروري لدول الشرق الأوسط؛ لكي تتمكن من بناء تطورها الاقتصادي، أما عن الإذاعات الموجهة فأمر نؤيده بكل قوة لأننا نعتقد أن تلك الإذاعات تزيد التوتر ولا تساعد كثيرًا في صيانة السلام، وكذلك وقف التسلح فى المنطقة يساعد كثيرا على صيانة السلام، كما نؤيد سحب القوات من الأردن ولبنان"(٦٧).

واتفق الصديق المهدي – رئيس حزب الأمة – مع عبد الله خليل في "أن مشروع إيزنهاور يحتوى على اقتراحات جيدة ويجب تطبيقه إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون أداة فعالة؛ فتكوين قوة للسلام ضروري لحفظ الأمن فى المنطقة. أما إنشاء صندوق للمعونة فأمر يلقى ترحيبًا، واعتقد أنه وقاية لدول المنطقة من التردي فى الانحياز لأي من المعسكرين الشرقى أو الغربي نتيجة للحاجة، أما الإذاعات الموجهة فإننا نستنكر بقاءها ونعتبرها نوعا من التدخل فى شئون الغير ونصر على إيقافها، وعن جلاء القوات عن الأردن ولبنان فإننا نأسف للأسباب التي أدت إلى وجود هذه القوات بناء على رغبة الحاكم الشرعي، ونرجو أن يتم جلاؤها بزوال الأسباب التي أدت إليها"(٦٨).

وأكد علي عبد الرحمن – رئيس حزب الشعب الديمقراطى- في لقائه بالسفير الأمريكي بأن السبب الرئيس للأزمة هو وجود القوات الأجنبية في الأردن ولبنان؛ ولهذا فالخطوة الأولى لمعالجة الموقف هي جلاء تلك القوات، واستمرار المراقبين الدوليين، "أمّا تأليف قوة عالمية للسلام فأمر نؤيده ونرى أن الاستعانة بها فى الشرق الأوسط إذا ما رأى المراقبون الدوليون ذلك، وصندوق التنمية الاقتصادية فكرة جيدة لكن نرى أن يكون مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، أما موضوع الإذاعات الموجهة فلا بأس به ولكن يصعب تنفيذه، وضمان استقلال لبنان والأردن لا يمكن أن يتمّ عن طريق بقاء القوات الأمريكية والبريطانية"(٦٩).

وإذا كانت النخبة السودانية قد رحبت بالمشروع الأمريكي فإن الرأي العام السوداني وجد فيه مشروعا استعماريًا يؤيد احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا لكلّ من لبنان والأردن؛ فنشرت جريدة الزمان – المستقلة – مقالا فى ١٥ أغسطس ١٩٥٨م تحت عنوان "المشروع الأمريكي للشرق الأوسط" جاء فيه: "قدم الرئيس إيزنهاور بنفسه

مشروعا أمريكيًا من ستّ مواد رأت فيها الدبلوماسية الأمريكية الحل لمشاكل الشرق الأوسط، التي صنعها رجاله وعلى رأسهم جون فستر دالاس -عدو السلام ورسول الحرب- لتفرض على الأمم المتحدة مشروعًا يؤيد احتلالها الإجرامي للبنان، ويجعل من الولايات المتحدة الأمريكية وصية شرعية على شئون الشرق الأوسط. وقصة مشروع التنمية الاقتصادية التى وردت فى مقترحات أمريكا فهي الأخرى مؤامرة مكشوفة، حيث كانت المعونات الأمريكية هي السبب المباشر في اضطرابات الشرق الأوسط، إن هناك طريقًا واحدًا للخروج من الورطة الحالية التي وقعت فيها الولايات المتحدة وبريطانيا، وهو أن تكفّا عن سياسة التدخل فى شئون البلاد العربية". ونشرت جريدة الأيام – المستقلة – في اليوم التالي مقال جاء فيه: "الذي يتتبع مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة يرى بوضوح تمسك وإصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على عدم سحب جيوشهما فورًا من الأردن ولبنان ومحاولاتهما المستميتة لتركيز إقدامهما في هذه المنطقة متذرعين بحجّة واهية، واكتشفوا اسمًا جديدا فأطلقوا عليه اسم العدوان غير المباشر"(٧٠).

وفى ١٦ أغسطس ١٩٥٨م ناقش مجلس الوزراء السوداني الرسالة العاجلة التي بعث بها وزير الخارجية محمد أحمد محجوب والتي تضمنت قرار أعده ليقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتكون المشروع من ثلاث نقاط هي:إدانة التدخل الأمريكى البريطانى فى لبنان والأردن. واتخاذ قرار بسحب القوات المحتلة فورا. ووقف الإذاعات التي تثير الخواطر في دول منطقة الشرق الأوسط، وقد بعث المجلس ببرقية عاجلة إلى محجوب بالموافقة عليه.وعقب ذلك صرّح عبد الله خليل -رئيس مجلس الوزراء-؛ بأن السودان على اتصال دائم ببقية الدول الأسيوية والإفريقية بغرض الحصول على تأييدها لهذا المشروع(٧١).

تابعت الصحف السودانية المشروع المزمع تقديمه من حكومة الخرطوم إلى الأمم المتحدة، فنشرت جريدة السودان الجديدة – المستقلة – بعددها الصادر فى ١٨ أغسطس ١٩٥٨م خبرًا تحت عنوان "السودان يطالب بوقف إذاعتي ركن السودان وصوت العرب والإذاعات الموجهة الأخرى" جاء فيه : "سيتقدّم السودان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار لوقف الإذاعات الموجهة لدول منطقة الشرق الأوسط، ويشمل هذا القرار إذاعتي ركن السودان وصوت العرب، وقرر مجلس الوزراء هذا الاتجاه في جلسته أمس الأول وبعث برقية عاجلة إلى محمد أحمد محجوب لإثارة الموضوع في الخطاب الذي

سيلقيه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكد عبد الله خليل أن هذا المشروع لا يشمل فقط ركن السودان بل يشمل جميع الإذاعات الموجهة من دول الشرق الأوسط"(٧٢). وعلقت الجريدة على ذلك: "بأن الحكومة التي ظنها الناس قد استجابت لمنطق الحق واستمعت لنصح المخلصين فاجأتنا يوم أمس بإرسالها إلى وزير خارجيتها الموجود في أروقة الأمم المتحدة طالبة منه التقدم بمشروع قرار للجمعية العامة يقضي بإيقاف جميع الإذاعات الموجهة بما في ذلك ركن السودان وصوت العرب من القاهرة؛ أهذا هو أهم ما يوصي به مجلس الوزراء وزير خارجيته؟ أهذا أفضل الحلول لمشكلة الشرق الأوسط التي عقدت من أجلها الأمم المتحدة جلستها الطارئة؟ وهل وقف الإذاعات الموجهة سيخرج القوات الأمريكية من لبنان والقوات البريطانية من الأردن، ويعيد للشعوب المقهورة في الشرق الأوسط حريتها المسلوبة؟" (٧٣).

ونشرت جريدة العلم – لسان حال الحزب الوطني الاتحادي – مقال في ١٨ أغسطس ١٩٥٨م تحت عنوان "ركن السودان وصوت العرب" جاء فيه: "عندما نقول إن حكومة السودان تعمل على تعكير صفو العلاقات بيننا وبين الجمهورية العربية يقال لنا أنكم مغرضون مأجورون، ولقد خرج أمر العلاقات بين البلدين عن نطاقه المحلي، خرج إلى العالم أجمع يطالب بوقف إذاعتي ركن السودان وصوت العرب، فإذا جاز للاستعمار أن يشكو من صوت العرب؛ فكيف يحق لن نحن أن نشكو منها. وركن السودان ما ذنبه؟ أنه ينقل أخبار السودان إلى السودانيين ويسد الفراغ والنقص الذى تعانيه إذاعة السودان والتي لا تصل إلى كثير من أجزائه، هل من اجل هذا نطالب بقفله؟ وما يزيد النفس ألمًا أن يأتي المشروع متمشيًا مع ما نادى به مشروع إيزنهاور، لذلك لن نستطيع الدفاع عن حكومة السودان حينما يقال إنها تسير بإرشاد الأمريكان وتحتضن سياستهم"(٧٤).

وتحت عنوان "حكومة السودان والبلطجة العابرة للقارات" كتبت جريدة الصراحة – المستقلة اليسارية الاتجاهات – مقال فى ١٩ أغسطس ١٩٥٨م جاء فيه: "مع أن أمريكا نفسها تخلت عن مشروع إيزنهاور وتبنت المشروع النرويجي فإنَّ حكومتنا لسبب أو لآخر تتبنى مشروع إيزنهاور، وقدمت مشروعا خاصًّا لسنا ندري مصيرَه، وإذا كان دالاس نفسه عجز عن تمرير مشروع إيزنهاور، فكم هي فرصة قبول مشروع سوداني لا يؤيده أحد من الكتلة التى ننتمي إليها. ويظهر أن حكامنا أميُّون بكافة معاني الكلمة، أيها الوزراء

إن الموضوع هو انسحاب أمريكا وبريطانيا من لبنان والأردن، وهذا أمر لا يسأل عنه صوت العرب ولا ركن السودان"[٧٥].

وفى ١٩ أغسطس ١٩٥٨م صرَّح عبد الله خليل - رئيس الوزراء السوداني-: "بأن خبر طلب حكومته بوقف إذاعتي صوت العرب وركن السودان خبر غريب على الحكومة، بل عكس موقف حكومة السودان الراهن من الجمهورية العربية المتحدة فالذي نسعى له الآن هو تحقيق التقارب والتعاون بيننا وبين الدول العربية وفي مقدمتها مصر، ولا يمكن أن نتقدم بمثل هذه الشكوى ضدَّ إذاعتها؛ بل إننا لا نجد سببا لهذه الشكوى وإذا وجدناه فإن محلَّ هذه الشكوى هو الجمهورية العربية المتحدة نفسها، وإن آخرين غيرنا هم الذين أثاروا في الأمم المتحدة مسألة الإذاعات المثيرة بين دول الشرق الأوسط، وإننا الآن نقوم بالتنسيق مع القاهرة ليس بقصد حلِّ المسائل المعلقة بيننا وإنما للوصول إلى مستوى طيب من التعاون"، ومضى يقول: "وإني لأعجب لبعض الصحف في هذه البلاد ماذا تخدم بهذه الأخبار التي تسيء إلى علاقاتنا بالجمهورية العربية المتحدة"[٧٦].

وإذا كان رئيس الوزراء عبد الله خليل قد أعلن أن حكومته لن تتقدّم بالمشروع المقترح فإنه عاد وأكد فى اليوم نفسه -١٩ أغسطس ١٩٥٨م - مع الصديق المهدي دعمهما لتطبيق مشروع إيزنهاور، مما أثار عاصفة شديدة من النقد لهما من قبل الرأي العام السوداني وخاصة الصحف؛ فتحت عنوان "المدلسون أكثر من دالاس" نشرت جريدة الصراحة -المستقلة اليسارية- مقالًا جاء فيه: "أنا الذي لست سياسيًّا ولست من الحكومة أعلم منذ عدة أيام أنَّ مشروع إيزنهاور ولد ميتًا مساء ١٣ أغسطس، وأن دالاس استبدله بالمشروع النرويجي الذي يحذف من مشروع إيزنهاور قوة البوليس الدولية وإذاعات الشرق الأوسط، ويغلف بقية أغراض المشروع الأمريكي بعبارات تتميز بإقحام اسم همرشولد - الذي ظفر بقدر من الثقة فى العالم العربي خلال الأزمة اللبنانية". ونشرت جريدة التلغراف - المستقلة - فى ٢٣ أغسطس مقال تحت عنوان "ارحموا وزير خارجيتكم" جاء فيه: "في الوقت الذي يقف فيه محمد أحمد محجوب في نيويورك هذا الموقف الرائع، كان المطلوب عقلا ومنطقا أن تقف الخرطوم تسند الرجل الذي يتحدث باسمها في نيويورك، ولكن السيد رئيس الوزراء ورئيس حزب الأمة يأبيان إلا أن يفسدا روعة الموقف بالتصريحات التي أطلقاها؛ فوزير الخارجية في نيويورك يهاجم مشروع إيزنهاور، ورئيس الوزراء في الخرطوم يؤيد المشروع ويرحب به، وهذه التصريحات

التي أطلقها دون دراسة كل من الصديق المهدي وخليل لم تؤثر فقط في النضال العربي ضد المشروع الاستعماري المقنع؛ ولكنها أيضا أثرت في موقف وزير الخارجية الذي يتحدث باسمه في نيويورك. إذا كيف يستقيم أن يحترم الناس وزير يقول برأي ويأتي رئيسه لينقضه في المساء"(٧٧).

وخلال الجلسة الطارئة للأمم المتحدة طرح في داخل الجمعية العامة عدة مشاريع لتسوية الأزمة اللبنانية غير أن أيًا منها لم ينل الثقة، وخلال كلمته فى الجمعية العامة أكد المحجوب "بأن مشكلة الشرق الأوسط ما هي إلا مسألة عائلية، وطالب بأن تترك هذه المشكلة للدول العربية لبحثها والوصول إلى اتفاق وقرار بخصوصها"، وعندما تأزمت المناقشات في الجمعية العامة نتيجة ضغط كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتمرير مشروع القرار النرويجي زار محمد أحمد المحجوب عبد الخالق حسونة واقترح عليه عقد اجتماع لممثلي الدول العربية العشر، الذين اجتمعوا فى مساء ١٩ أغسطس ١٩٥٨م في جناح عبد الخالق حسونة وشكلوا لجنة لوضع مشروع قرار عربي، وتكونت اللجنة من ممثلي الجمهورية العربية المتحدة والسودان والأردن ولبنان والعراق وعبد الخالق حسونة(٧٨).

وهكذا تقدم وزير الخارجية السودانى - محمد أحمد محجوب - بعد التشاور مع الدول العربية بمشروع قرار أطلق عليه قرار "حسن الجوار" دعا إلى: أولاً: احترام المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية التى تنص على "احترام كل دولة من الدول المشتركة لنظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقًا من حقوقها وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها". ثانياً: دعوة جميع الدول الأعضاء في الجامعة إلى مراعاة العمل طبقاً لمبادئ الاحترام المتبادل بين الدول لسيادة كل دولة وسلامة إقليمها والامتناع عن العدوان والتدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ومراعاة المصالح المشتركة، والتأكد من أن جميع تصرفاتها تتفق وهذه المبادئ قولاً وفعلاً. وأخيرًا: مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم فى الحال بالتشاور مع الدول المعنية وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة والمادة الثالثة من ميثاق الجامعة العربية لاتخاذ التدابير العملية التي تساعد على احترام أهداف ومبادئ الميثاق فيما يتعلق بلبنان في الظروف الحالية؛ وذلك لتسهيل انسحاب القوات الأجنبية منها فى موعد مبكر(٧٩).

وفى ٢٢ أغسطس ١٩٥٨م وتحت عنوان "اقتراح العرب" نشرت جريدة الأيام – المستقلة– مقالًا جاء فيه: "إذا ألقينا نظرة على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول العربية لوجدنا أنه حل وسط بين الدول العربية ليست بالأمر العسير، وكان من الممكن لولا التدخل الأجنبي ولولا سير بعض حكام الدول العربية في ركابه أن يتم هذا الحل داخل الجامعة العربية، إن الحل لا يحدد موعد للانسحاب من الدولتين ويكتفي بتحقيق ذلك فى أقرب وقت ممكن، ولا شك أن فى هذا ضعفا كبيرا فى القرار، ولكن يوازنه من الجانب الآخر القوة التي اكتسبها العرب من اتفاق كلمتهم ووحدة صفوفهم أمام دول العالم وتأكيدهم لاحترامهم لميثاق الجامعة العربية، وقد يؤدي هذا الاتفاق إلى مزيد من المشاورات والاتفاقات داخل نطاق الجامعة العربية، وثبت أيضا أن مشاكل العرب لن يحلها غير العرب؛ فإذا ما وعى العرب الدرس استطاعوا اليوم أن يرسموا خط سير واضح المعالم متحرر قويّ، ولن يبقى في البلاد العربية حكم فاسد"[٨٠].

وتحت عنوان "مشروع الدول العربية يتضمن الاعتراف بجامعة الدول العربية" نشرت جريدة الزمان مقال افتتاحيا بعددها الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٨م جاء فيه: "القرار العربي يعدّ خطوةً قويةً إلى الإمام وخطوة عملية جديدة إلى تقوية الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تعرضت إلى هزات عنيفة من جراء الوضع الذى كانت تعيش تحت ظله بعض الدول العربية، ومن جراء سياسة الأحلاف الاستعمارية والتدخلات الأجنبية التي خلقت جوًّا من التوتر وعدم الاستقرار في هذه المنطقة من العالم. والقرار العربي إلى جانب ذلك يحمل اعترافا بالقومية العربية كعامل أساس من العوامل التي حاولت السياسة الاستعمارية إنكارها والقضاء عليها"[٨١].

وعندما طرح المشروع العربي الذي تقدم به محمد أحمد محجوب على طاولة التصويت حاز على الموافقة الجماعية للدول المشاركة في التصويت داخل الجمعية العامة[٨٢]. وقد علقت جريدة الصراحة –المستقلة– فى ٦ سبتمبر ١٩٥٨م على دور وزير الخارجية السودانى بقولها: "أن محمد أحمد محجوب أحسنَ تمثيلَ بلادنا في الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ فقد أمكنه جمع شمل الدول العربية حول قرار موحَّد[٨٣].

وفى ٢٥ أغسطس عام ١٩٥٨م توجه الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد إلى المنطقة العربية حيث زار الأردن والعراق ولبنان والجمهورية العربية المتحدة، وفى أعقاب الزيارة فى أواسط سبتمبر قدم تقريرًا للأمم المتحدة عن مهمته أوضح فيه أن فريق

المراقبة الدولي قادر على دعم أهداف ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للبنان، وفى ١٠ نوفمبر قدم تقريرًا آخر أعلن فيه انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية بالكامل من لبنان والأردن. يلاحظ أنه قبل رحيل القوات الأمريكية تسلم الرئيس الجديد فؤاد شهاب مهام منصبه الذى أبلغ فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٥٨م مجلس الأمن استؤنفت العلاقات الودية والأخوية مع الجمهورية العربية المتحدة، وطلب شطب شكوى بلاده المؤرخة فى ٢٢ مايو عام ١٩٥٨م ضدَّ الجمهورية العربية المتحدة من جدول أعمال المجلس الذي أقرَّ ذلك في جلسته التي عقدت فى ٢٥ نوفمبر من الشهر ذاته(٨٤).

وفي النهاية يثور سؤال لماذا تغير الموقف السوداني تجاه الأزمة اللبنانية؟ ولماذا لم تسع حكومة عبد الله خليل لإثبات تورَّط القاهرة في تلك الأزمة رغم تأكيداتها المتكررة بتدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان كما تتدخل في السودان؟، وربما يرجع ذلك إلى أسباب عدة منها:

أولا: العلاقة التاريخية الحميمة التي ربطت البلدين طوال التاريخ الحديث والمعاصر، وكذا علاقة القاهرة الطيبة بمعظم قطاعات الشعب السوداني – من أحزاب ونقابات وصحف وغيره- حيث استخدمت في ذلك وسائل وأدوات عديدة. ومن ثمَّ كان الضغط الشعبي – الذي كان على قناعة بأن أسباب الأزمة اللبنانية داخلية- عاملا حاسمًا فى ذلك.

ثانيا: قيام الثورة العراقية وما أحدثته من هزة عنيفة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث كانت حكومة عبد الله خليل تعتمد على الدعم العراقي لها في مواقفها المناوئة للقاهرة. إضافة إلى ما أثارته القاهرة حول حكومة حزب الأمة ومحاولتها الانضمام إلى حلف بغداد، وذلك على أثر تسرب بعض وثائق ذلك الحلف التي تؤكد حرص خليل على الانضمام له(٨٥).

ثالثا: ما ارتبط بتلك الأزمة من نزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن مما شكل تهديدا واضحًا لمشروع الوحدة والقومية العربية، ومن ثَمَّ كان الدفاع عن حكومة شمعون يعني إقرار التدخل الغربي في العالم العربي، وإجهاض مشروع الوحدة العربية ذلك الحلم الذي كانت تتطلع له الشعوب العربية -بما فيها السودان- فى ذلك الوقت.

الخاتمة :

خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها :

- تعددت أسباب الأزمة اللبنانية فى عام ١٩٥٨م، وكان تدخل الجمهورية العربية المتحدة أحد أهمّ تلك الأسباب، مما أدى إلى تقديم حكومة كميل شمعون شكوى لكل من جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولى.
- اختلاف المواقف الشعبية السودانية عن الحكومية تجاه الاتهامات المتبادلة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة؛ فبينما كان الرأي العام السوداني مقتنعًا بعدم تدخل الأخيرة في لبنان كانت حكومة عبد الله خليل على قناعة تامة بتدخل القاهرة فيها، وأن الأخيرة دأبت على التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، وأنها تستخدم وسائل عديدة للتدخل في الشأن الداخلي السوداني.
- كانت السودان إحدى الدول العربية التي شاركت في الاجتماع الطارئ للجامعة العربية فى بني غازي لمناقشة الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية، وعلى الرغم من تأكيد عبد الله خليل لوزير الخارجية السوداني محمد أحمد المحجوب – رئيس الوفد السوداني في المؤتمر – على أهمية إصدار إدانة صريحة للقاهرة من قِبَل مجلس الجامعة، ورغم النشاط المعادي من الدبلوماسية السودانية تجاه مصر – مع بداية المؤتمر– فإن القاهرة استطاعت استقطاب المحجوب تجاهها، ومن ثَمَّ تزعم السودان طرح حلٍّ للأزمة بتوجيه نداء من قبل مجلس جامعة الدول العربية إلى أبناء لبنان حكامًا وقادةً وشعبًا، يناشدهم فيه بجمع الكلمة، وتوحيد الصفوف، ونبذ العنف، كما طرح إرسال بعثة صداقة وأخوة لوقف الاضطرابات والقلاقل، وتسوية الخلافات بالطرق الدستورية السلمية. وقد رفضت لبنان ذلك الاقتراح ودعمتها في ذلك كل من العراق والأردن مما أثار حفيظة الوفد السوداني.
- تابعت السودان حكومةً وشعبًا تطورات الأزمة اللبنانية في مجلس الأمن، وما ترتب على ذلك من: تشكيل لجنة المراقبة الدولية، ودعوة شمعون للولايات المتحدة للتدخل المسلح في المشكلة والاستعدادات الأمريكية والبريطانية لتنفيذ ذلك وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضرب المنطقة بالقنابل الذرية، وكذا زيارة همرشولد إلى لبنان

وأيضا تقارير المراقبين الدوليين. والتي لم يثبت أيٌّ منها تدخل الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما اتفق مع وجهة النظر الشعبية للسودان.

- أحدثت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو عام ١٩٥٨م رجة عنيفة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فنزلت القوات الأمريكية إلى لبنان في اليوم التالي مباشرة ونزلت القوات البريطانية إلى الأردن، مما نحا بالأزمة اللبنانية منحى آخر، خاصة مع تهديد القوات الغربية بضرب الثورة العراقية، وجعلها صراعا بين القومية العربية والعدوان الغربي، وقد تابعت السودان ذلك فصدر بيان مقتضب غير واضح من قبل رئيس مجلس الوزراء يدين التدخل الغربي في الأزمة، كما أدان ذلك البرلمان السوداني بمجلسيه النواب والشيوخ؛ غير أن الرأي العام كان أوضح من الموقف الرسمي حيث أثار عاصفة من النقد لنزول القوات الغربية في المنطقة؛ كما رفض زيارة روبرت مورفي للخرطوم، ورفض دعوة السفارة الأمريكية لاتحاد الصحافة السودانية لانتخاب وفد من الصحفيين لزيارة لبنان.
- عندما عرضت القضية اللبنانية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة أرسلت السودان وفدًا ممثلًا لها برئاسة محمد أحمد محجوب، وتابعت المشاريع التي طرحت على الجمعية العامة لحل المشكلة ومنها مشروع إيزنهاور والمشروع النرويجي، وعلى الرغم من تفضيل عبد الله خليل وحزب الأمة لمشروع إيزنهاور فقد هاجم الرأي العام السوداني المشروع ورأى فيه اعتداء على مشروع الوحدة والقومية العربية وتبريرًا للاحتلال الأمريكي للبنان.
- تابع محمد أحمد محجوب تطورات الأزمة في الجلسة الطارئة للجمعية العامة ورفض المشاريع المطروحة لحل الأزمة ومنها مشروع إيزنهاور، وأعلن في الجمعية العامة بأن مشكلة الشرق الأوسط ما هي إلا مسألة عائلية، وطالب بأن تترك هذه المشكلة للدول العربية لبحثها والوصول إلى اتفاق وقرار بخصوصها، وبمساعدة عبد الخالق حسونة تم تشكيل لجنة عربية وضعت مشروع قرار عربي أطلق عليه "قرار حسن الجوار"، حاز الموافقة الجماعية من قبل لدول المشاركة في التصويت داخل الجمعية العامة. وبذلك كان دور المحجوب حاسمًا في الوصول إلى حلٍّ للأزمة في الجمعية العامة.

- وأخيرا أثبتت الدراسة أن الرأي العام السوداني –أو الموقف الشعبي– كان واضحًا من الأزمة اللبنانية بعكس الموقف الرسمي الذي تميز بالتلون وبالميل نحو الغرب، فقد كانت الحكومة السودانية دائما ما تؤكد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشأن الداخلي للدول العربية ومنها السودان؛ ورغم ذلك لم تكن حريصة على إثبات تورط القاهرة في ذلك؛ وربما يرجع ذلك إلى أسباب عدة منها: العلاقة التاريخية الحميمة التي ربطت البلدين طوال التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الحميمة التى ربطت القاهرة بالشعب السوداني، واستخدمت الأخيرة في ذلك وسائل وأدوات عديدة. وقيام الثورة العراقية وما أحدثته من هزة عنيفة على المستويين الإقليمي والدولي. وما ارتبط بتلك الأزمة من نزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن مما شكل تهديدا واضحًا لمشروع الوحدة العربية.

هوامش

(١) بطرس بطرس غالي: الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية، السياسة الدولية، أبريل ١٩٧٣، ص ٧٢.

(٢) حسين السيد حسين سالمان: العلاقات السياسية بين مصر ولبنان (١٩٤٣ – ١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ١٥٦، ١٥٧.

(3) The year Book of the United Nations 1958, Complants of Lebanon and Jordan, P. 36.

(٤) كان للدبلوماسية المصرية نشاط واضح داخل السودان حيث كان للسفير محمود سيف اليزل خليفة علاقات متفرعة داخل المجتمع السوداني، وكذا الملحق العسكري الذي كانت لها علاقات واضحة مع ضباط الجيش والشرطة، والملحق الصحفي المصرى الذي اتهمته حكومة عبد الله خليل بأنه يمول عددًا كبيرًا من الصحف، وأنه يملي عليها المقالات التي في صالح القاهرة . لمزيد من التفاصيل انظر: وثائق وزارة الخارجية، أس.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨م.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: وثائق وزارة الخارجية، أس.ج: محفظة ١١٦٧، ملف ١٨/٣٦٧/٤٧م، تقرير من السفير المصرى بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن أثر المعونة الأمريكية وقرض البنك الدولى على سياسة الجمهورية العربية المتحدة الاقتصادية تجاه السودان، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٨.

(٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد (أس.ج): محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية؛ بشأن التطورات الداخلية بالسودان، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨م؛ انظر أيضا: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية، بشأن الموقف السياسي في السودان حتى ٧ يونيو ١٩٥٨م، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٥٨م.

(7) http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/41498------1943-1958-2-3------.html

(٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أس.ج: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل الوزارة الخارجية عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨م.

(٩) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التطورات الداخلية في السودان، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(١٠) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣، تقرير من إدارة الشئون الأفريقية عن الموقف السياسي في السودان حتى ٧ يونيو ١٩٥٨م، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٥٨م.

(١١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التطورات الداخلية فى السودان، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(١٢) فى اليوم التالي أكدت الجريدة نفسها "أن شمعون العميل الثاني للاستعمار الغربي -بعد عدوّ الشعوب العربية رقم واحد نوري السعيد- لا يريد لشعبه أن يقف إلى جانب الشعوب العربية المتحررة؛ فهو أول من رحّب بمشروع إيزنهاور المشئوم الذي رفضته أغلب الدول العربية، وهو الذي ألقى بلبنان في أحضان الاستعمار الأمريكي متجاهلا شعبه. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التطورات الداخلية فى السودان، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(١٣) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التطورات الداخلية فى السودان، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) نفسه: محفظة ٣٢٠ ، ملف ٧ جـ٧، تقرير من سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التطورات الداخلية بالسودان بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٥٨م.

(١٦) لمزيد من التفاصيل انظر: أ.س.ج: محفظة ١١٦٧، ملف ١٨/٣٦٧/٤٧م، تقرير من السفير المصرى بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن أثر المعونة الأمريكية وقرض البنك الدولى على سياسة الجمهورية العربية المتحدة الاقتصادية تجاه السودان، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٨.

(١٧) وثائق الخارجية المصرية: أ.س.ج: محفظة ٣٢٠ ، ملف ٧ جـ٧ ، تقرير من سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التطورات الداخلية بالسودان بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٥٨م.

(١٨) نفسه : محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(١٩) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٢/٨/٧٤٤جـ٧ تقرير من إدارة الشئون الأفريقية بشأن الموقف السياسي فى السودان حتى ١٦ أبريل ١٩٥٨م بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٨م.

(٢٠) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٢١) نفسه: محفظة لبنان ٣٧، ملف ١٣٣٥، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، تقرير عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية غير العادي في بنى غازى (٣١ مايو – ٦ يونيو) ١٩٥٨م بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٢) الأهرام : عدد ٢٦١٠٣ ، بتاريخ ١ يونيو ١٩٥٨م .

(٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة لبنان ٣٧، ملف ١٣٣٥، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده غير العادي ببنى غازي (٣١ مايو – ٦ يونيو) ١٩٥٨م بتاريخ فى ٧ يونيو ١٩٥٨م؛ انظر أيضا: (نفسه) محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٥) نفسه: محفظة لبنان ٣٧، ملف ١٣٣٥، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، تقرير عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية غير العادي في بني غازي (٣١ مايو – ٦ يونيو) ١٩٥٨م، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٦) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٧) نفسه: محفظة لبنان ٣٧، ملف ١٣٣٥، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، تقرير عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية غير العادي في بني غازي (٣١ مايو – ٦ يونيو) ١٩٥٨م بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٨) نفسه: محفظة السودان ١٢ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٢٩) نفسه: محفظة لبنان ٣٧، ملف ١٣٣٥، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، تقرير عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية غير العادي ببني غازي من ٣١ مايو حتى ٦ يونيو ١٩٥٨م، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨م. انظر أيضا: (نفسه) محفظة السودان ١٢ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٣٠) نفسه: محفظة لبنان ٣٧، ملف ١٣٣٥، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، تقرير عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية غير العادي ببني غازي من ٣١ مايو حتى ٦ يونيو ١٩٥٨م، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨م؛ انظر أيضا: (نفسه) محفظة السودان

١٢ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٨م.

(٣١) كانت هناك اتهامات واسعة للقاهرة بأنها تدفع رشاوى ومرتبات ثابتة لعدد كبير من رجالات الدولة السودانية ومنهم عدد من الوزراء، وعندما أثير الموضوع داخل مجلس النواب السوداني علّق السفير المصري بأنه من الأفضل ألا يقدم هذا السؤال إذ أنه سلاح ذو حدّين، وقد يصيب حزب الأمة أكثر مما يصيب أيّ حزب آخر؛ انظر: (نفسه) محفظة ٣٢٠ ، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية عن الأوضاع فى السودان، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٨م.

(٣٢) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ٧، تقرير من سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية؛ بشأن التطورات الداخلية بالسودان، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٨م.

(٣٣) ريتشارد ميللر: داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات، ترجمة عمر الإسكندراني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٦٤.

(٣٤) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة عشر، تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن المدة الواقعة بين ١٦ يوليو ١٩٥٧ و ١٥ يوليو ١٩٥٨م، ص ص ١١٢ – ١١٥.

(٣٥) حسين السيد حسين سالمان: المرجع السابق، ص ص ١٦٢ ، ١٦٥.

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٥١١، ملف ٣٠/٣٦٧/ ١٧جـ ٢، تقرير من السفارة المصرية فى الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تطور الأوضاع فى السودان، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٨م.

(٣٧) نفسه: محفظة السودان ١٥١١، ملف ٣٠/٣٦٧/ ١٧جـ ٢، تقرير من السفارة المصرية في الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تطور الأوضاع في السودان، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٨م.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التقرير الصحفي خلال الفترة (٢٢ يونيو– ٥ يوليو) ١٩٥٨م، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٨م.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٨١/٧٤٤/ ٣ جـ٨، تقرير من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في السودان إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن الانطباعات داخل صفوف حزب الأمة وأثر ثورة العراق على قادته، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٨م .

(٤٧) نفسه: محفظة ٣٢٠، ملف ٧ جـ ٧، تقرير من السفارة المصرية لوكيل وزارة الخارجية بشأن مطالب الخارجية السودانية من مصر، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٨م.

(٤٨) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، تقرير من إدارة الشئون الإفريقية إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن الموقف السياسي في السودان حتى ٧ أغسطس ١٩٥٨م، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٨م.

(٤٩) نفسه: محفظة ٣٢٠ ، ملف ٧ جـ ٧، التقرير من الإدارة الإفريقية عن حديث عبد الله خليل رئيس حكومة السودان لجريدة الزمان، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٨م.

(50) Developments of the Quarter: Comment and Chronology, Middle East Journal, Vol. 12, No.4, Autumn, 1958, p. 443 .

(٥١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٤، ملف ٨١/٧٤٤/٣جـ٣، تقرير من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تطور الأوضاع في السودان، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٨م.

(٥٢) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٨١/٧٤٤/٢جـ٨، تقرير من سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن الموقف السياسي في السودان، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٨م.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج:: محفظة ٨٦٤، ملف ٣٣ جـ٢، (بيروت)، كتاب القائم بالأعمال بالنيابة بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن اجتماع السيد صائب سلام بالمستر روبرت مورفي، بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٨م.

(٥٥) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢، التقرير الصحفى خلال الفترة (٢٧ يوليو– ٢ أغسطس) ١٩٥٨م، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٨م.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ١، التقرير الصحفي خلال الفترة (٣– ٩) أغسطس ١٩٥٨م، تقرير من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٨م.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ١، التقرير الصحفي خلال الفترة (٣-٩) أغسطس ١٩٥٨م، تقرير من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٥٨م.

(٦١) نفسه: محفظة السودان ١٤، ملف ٨١/٧٤٤/ ٣ جـ٣، تقرير من السفير المصري في الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التطورات السياسية في السودان، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٨م.

(٦٢) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٢ / ٢جـ ١، التقرير الصحفي خلال الفترة (٣-٩) أغسطس ١٩٥٨مم من الوزير المفوّض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٨م.

(63) Resolution and Decisions of the Security Council, 1958, P.6,

(٦٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة السودان ١٥١١، ملف ٣٠/٣٦٧/ ١٧جـ ١، تقرير من السفير المصري في الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تصريحات محمد أحمد المحجوب، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٨م.

(٦٥) نفسه: محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٤/ ٢جـ ٢، التقرير الصحفي خلال الفترة (١٠ – ١٦) أغسطس ١٩٥٨م، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٦٦) ريتشارد ميللر: المرجع السابق، ص ٢٦٤.

(٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج : محفظة ١٢٠٣، ملف ٢١/٣٧/ ٩٣جـ ٢، تقرير من السفير المصري في الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٨م.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) نفسه: محفظة السودان ١٢ ملف ٨٦/٧٤٤/ ٢جـ ٢، التقرير الصحفي خلال الفترة (١٠ – ١٦) أغسطس ١٩٥٨م، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.

(٧١) نفسه: محفظة السودان ١٥١١، ملف ٣٠/٣٦٧/ ١٧جـ ١، تقرير من السفير المصري في الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن التطورات السياسية في السودان، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٨م.

(٧٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة ١٢٠٣، ملف ٢١/٣٧/ ٩٣ جـــ ٢، التقرير الصحفي خلال الفترة (١٧-٢٣) أغسطس ١٩٥٨م، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٨م.

(٧٣) المصدر السابق.

(٧٤) المصدر السابق.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر السابق.

(٧٨) ريتشارد ميللر : المرجع السابق، ص ٣١٧-٣٢٣.

(٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج: محفظة لبنان ٧٥، ملف ٣/٨٠/٥، كتاب سفير الجمهورية العربية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تقدير الموقف بعد قرار الأمم المتحدة بالموافقة على المشروع العربي، بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٥٨م، انظر أيضاً

The year Book of the United Nations, 1958, op. Cit., pp. 46-47.

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج : محفظة ١٢٠٣، ملف ٢١/٣٧/ ٩٣ جـ ٢ ، التقرير الصحفي خلال الفترة (١٧ – ٢٣) أغسطس ١٩٥٨م، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٨م.

(٨١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج : محفظة ١٢٠٣، ملف ٢١/٣٧/ ٩٣ جـ ٢ ، التقرير الصحفي خلال الفترة (١٧ – ٢٣) أغسطس ١٩٥٨م، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٨م.

(82) The year Book of the United Nations, 1958, op. Cit., P. 47.

(٨٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج : محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٤/ ٢جـــ ٢، تقرير من السفير المصري في الخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية؛ بشأن تطور الأوضاع في السودان، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٨م.

(٨٤) حسين السيد حسين سالمان: المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٨٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ.س.ج : محفظة السودان ١٢، ملف ٨٦/٧٤٤/ ٢ جـــ ٢، تقرير من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الموقف السياسي في السودان، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٨م.

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق.

أ. الوثائق العربية غير المنشورة .

- محفظة ٣٢٠ ملف ٧ جـ ٧
- محفظة ٨٦٤ ملف ٣٣ جـ٢
- محفظة ١١٦٧ ملف ١٨/٣٦٧/٤٧م
- محفظة ١٢٠٣ ملف ٢١/٣٧/ ٩٣جـ ٢
- محفظة ١٥١١ ملف ٣٠/٣٦٧/ ١٧جـ ١ ملف ٣٠/٣٦٧/ ١٧جـ ٢
- محفظة السودان ١٢ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ١ ملف ٨٦/٧٤٢/ ٢جـ ٢
- محفظة السودان ١٤ ملف ٣/٨١/٧٤٤جـ٣. ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٧
  ملف ٢/٨١/٧٤٤جـ٨ ملف ٨١/٧٤٤/ ٣ جـ٨
- محفظة لبنان ٣٧ ملف ١٣٣٥
- محفظة لبنان ٧٥ ملف ٣/٨٠/٥

ب. الوثائق المنشورة

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة عشر، الملحق رقم ٢، تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن المدة الواقعة بين ١٦ يوليو ١٩٥٧ و ١٥ يوليو ١٩٥٨م .
- Developments of the Quarter: Comment and Chronology, Middle East Journal, Vol. 12, No.4, Autumn, 1958.
- Resolutions and Decision of the security council 1958.
- The year book of the United Nations 1958.

ثانيا : الرسائل العلمية.

- حسين السيد حسين سالمان: العلاقات السياسية بين مصر ولبنان (١٩٤٣ – ١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

ثالثا: المراجع العربية.

- ريتشارد ميللر: داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات، ترجمة عمر الإسكندرانى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢.

رابعا: الأبحاث والمقالات.

- بطرس بطرس غالى: الدبلوماسية العربية فى مواجهة المنازعات الإقليمية، السياسة الدولية، ابريل ١٩٧٣.

خامسا: الصحف اليومية وشبكة المعلومات.

- الأهرام : عدد ٢٦١٠٣ ، بتاريخ ١ يونيو ١٩٥٨م .
- http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/41498------1943-1958م-2-3------.html